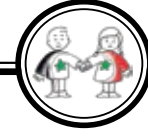


يعامل العالم، ويأيتها الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

سورية في عين العاصفة

لسنا الآن بصدد النقاش مع الذين اعتبروا مجيء الرئيس أوباما «بارقة أمل»، يمكن أن تحدث تعديلاً في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وكذلك لسنا بصدد تذكير الذين «انبهروا» بخطايبه في تركيا ومصر وما طرحه حول ضرورة الحوار مع الإسلام ومع بعض دول المنطقة مثل سورية وإيران، وما آلت إليه الأمور بعد ذلك من حيث جلاء المواقف الملتبسة وازدياد الوضوح في العدوانية الأمريكية تجاه شعوب المنطقة والعالم من خلال المحطات التالية:

- كثافة وتكرار التزام باراك أوباما وأركان إدارته بالحفاظ على أمن الكيان الصهيوني، واعتبار قوة هذا الكيان ثروة وضرورة استراتيجية، وجزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي.
- إعلان أوباما «غير المسبوق» بأن إيران وكوريا «الشمالية» غير مستثنتين من الضربة النووية.
- الضغط المكشوف على قادة دول الاعتلال العربي لتأمين غطاء رسمي عربي للسلطة في رام الله لعودة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وعدم ربط ذلك لا بضمانات أمريكية، ولا بتراجع إسرائيلي عن مخطط التهويد الزاحف، ولا عن أي ملف من الملفات الأمنية العالقة، مثل: حصار قطاع غزة، وقضية الأسرى، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، والاعتقالات، وإقامة الحواجز التي بلغ عددها ٦٦٤ حاجزاً في الضفة الغربية المحتلة.
- استدعاء القائم بالأعمال السوري في واشنطن وتبني المزاعم الإسرائيلية حول تسليم حزب الله بصواريخ «سكود»... وقد ترافق ذلك مع تهديدات نائب وزير الحرب الصهيوني متان فلناني حول «إعادة سورية إلى العصر الحجري في حال وقوع الحرب».
- إقدام الرئيس أوباما على خطوة تصعيدية جديدة ضد سورية، ليس فقط بتمديد «العقوبات الاقتصادية» لسنة جديدة، بل وإلحاق من ذلك اعتبار أوباما أن «السياسة السورية تشكل خطراً استثنائياً على الأمن القومي الأمريكي»، وهذا ما يضع سورية في عين العاصفة أكثر من أي وقت مضى، ونحن هنا لا نهول، ولكن أيضاً، لا نهون، وإنما نقرأ دلالات السيناريو الأمريكي - الإسرائيلي التصيدي ضد سورية والمقاومة في لبنان وفلسطين وفي المنطقة عموماً، وليس دون دلالة رد الفعل الأمريكي على قمة دمشق الثلاثية، والموقف السوري المعارض لعودة المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وضد تجاوز «لجنة المتابعة العربية» لصلاحياتها في اجتماع القاهرة.

● إن أخطر ما تسعى إليه إدارة أوباما، وبالجملة، هو تثبيت وضع العالم العربي تحت الوصاية الأمريكية الإسرائيلية.. فهذه قضية فلسطين، وبسبب التحالف الإمبريالي الصهيوني - الرجعي العربي، لم تعد موجودة كقضية قائمة بذاتها في مجلس الأمن وغيره من المحافل الدولية، بل يجري العمل، ترغيباً وترهيباً، لتحويلها إلى تفاصيل بعد أوصلو وإقامة سلطة الوهم في رام الله. وكل الحديث عن حل الدولتين لا يعدو كونه محاولة خلق «كيان فلسطيني» لا يتجاوز الحكم الذاتي في إطار السيطرة الصهيونية على فلسطين التاريخية كلها.

في إطار ما تقدم، يصبح من الواضح أننا أمام مواجهة مرتقبة مع التحالف الإمبريالي - الصهيوني مدعوماً باتباعه من داخل كل بلد عربي. وإذا كنا لسنا بصدد التنجيم حول تحديد زمن وقوع العدوان على سورية أو لبنان أو حتى على إيران، فإننا نلفت الانتباه إلى أن سر انتصار المقاومة في حرب تموز عام ٢٠٠٦ هو الاستعدادات الشاملة، عدة وعدداً، قبل وقوع العدوان وامتلاك الإرادة السياسية للمواجهة في أي وقت، وعلى أي مستوى خاصة وأنتا أمام عدو يفرض على شعوب منطقتنا مواجهة مكشوفة لا يمكن حلها بالدبلوماسية أو الحلول الوسط.

ولايجوز نقاش إمكانية وقوع العدوان من عدمه من خلال صدق أو كذب الذرائع التي يستخدمها التحالف الإمبريالي - الصهيوني لشن حروبه العدوانية على بلادنا ومنطقتنا. فالمسألة أعقد من ذلك بكثير، لأن محددات وقوع العدوان غالباً ما يحاول العدو إخفاءها وعدم الجهر بها. لكن تراقف ازدياد التصعيد الأمريكي - الصهيوني ضد سورية ولبنان وإيران مع ازدياد تقاضم الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، وازدياد تعثر المشروع الأمريكي في كل مكان تجعل الإمبريالية الأمريكية محكومة باستمرار البحث عن الحرب لدرء خطر الانهيار الداخلي الذي يهدد كل بلدان المنظومة الرأسمالية من الأطراف وحتى المركز، وما يجري في اليونان هو بداية الغيث. ولأن واشنطن تعتبر أن سورية وحلفاءها وما حققته المقاومات العربية من إنجازات موصوفة، تعيق المخطط الأمريكي الاستراتيجي في المنطقة من غير المسموح لنا الاستهانة بما يخططه التحالف الإمبريالي - الصهيوني من عدوان مرتقب ضد بلدنا سورية.

.. واستكمالاً للمواقف والردود السورية الرسمية الجديدة والرافضة للتهديدات والحازمة حول نقل المعركة إلى مدن العدو إن تجرأ على العدوان، فإن الاستعداد لمواجهة العدوان يتطلب تعبئة قوى المجتمع على الأرض. وحتى يصبح خيار المقاومة خياراً شعبياً جارفاً ينقل سورية على المستوى الإقليمي من حالة الدفاع والممانعة إلى حالة الهجوم، لا بد من قطع الطريق على أعداء الداخل من قوى النهب والفساد الكبير الذين تحصر وطنيتهم في جيوبهم وهذا يتطلب إسقاط السياسات الليبرالية الاقتصادية للفريق الاقتصادي، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.



مسار الاحتجاجات الشعبية في اليونان على إجراءات التقشف الحكومية يأخذ منحى تصاعدياً مع خروج مئات الآلاف في تظاهرات جديدة في مختلف المدن اليونانية، واستمرار المواجهات المكشوفة بين المحتجين وعناصر الشرطة، وسقوط ثلاث ضحايا في إضرام النيران بمصرف وسط أثينا، في حين اختارت بعض المتظاهرات لبس السواد في إعلان للحداد الوطني تحت وطأة قيود الأزمة العاصفة باستقرار البلاد وحياة أبنائها.

حدث في مجلس اتحاد نقابات العمال..

وزير الزراعة يجهل ما يحدث في الماكية .. 5

الصدأ يتهدد موسم القمح..

إصابة أكثر من ١٩٠ ألف هكتار بالوباء .. 6

السودان يتجه لفك الارتباط بالدولار

في خطوة لا تغيب عنها الأبعاد السياسية تدرس الحكومة السودانية فك ارتباط عملتها بالدولار الأميركي خلال الربع الأخير من العام الجاري. وأوضح محافظ بنك السودان المركزي صابر محمد الحسن خلال مؤتمر مالي بالبحرين أن البنك يضع خطة لربط الجنيه السوداني بسلة عملات لشركائه التجاريين الرئيسيين بدلا من الدولار الأميركي وحده.

وأشار إلى أن الخطة تهدف إلى المساعدة على احتواء التضخم نظراً للأثر الكبير للعملة على الأسعار. وتوقع الحسن أن يكون للدولار أكبر وزن في السلة بما لا يقل عن ٥٠٪، وأضاف أنه تجري دراسة أن تحوي السلة أيضاً اليورو والجنيه الإسترليني وعملات آسيوية أخرى على رأسها اليوان الصيني.

ويدير السودان حالياً نظام تعويم محكوم حيث يقوم البنك بحساب سعر إرشادي على أساس معاملات اليوم السابق ويتدخل في السوق إذا انحرف السعر عن نطاق يزيد أو يقل بـ ٢٪ عن ذلك المستوى.

وكشف المحافظ عن خطة لخفض التضخم السنوي في البلاد إلى ما بين ٧٪ و ٩٪ من نحو ١٢٪ في نيسان الماضي، عبر «سياسة نقدية متشددة».

وتثير الطفرة السعيرية القلق في أكبر بلد أفريقي وهو يحاول الابتعاد عن الاعتماد على صادرات النفط ويواجه استفتاء قد يفضي إلى انفصال الجنوب.

وعزا الحسن ارتفاع الأسعار بالبلاد إلى التضخم الوارد يدعمه ضعف العملة وسياسة نقدية توسعية لمواجهة تداعيات «التباطؤ العالمي».

ودعا الحسن كلاً من الشمال والجنوب إلى الاحتفاظ بالجنيه له بعض الوقت» إذا أسفر الاستفتاء المزمع أوائل العام القادم عن انفصال الجنوب، مشيراً إلى أنه ليس من السهل إصدار عملة جديدة.

تجدر الإشارة إلى أنه في السنوات التي أعقبت توقيع اتفاق سلام بين الشمال والجنوب السوداني عام ٢٠٠٥، سجلت استثمارات أجنبية كبيرة الأمر الذي دفع الاقتصاد لتحقيق معدلات نمو سنوية بنحو ٩٪ في المتوسط.

وحت المحافظ بلاده على معالجة ديونها الخارجية البالغة ٢٤ مليار دولار قبل التصويت على الانفصال وذلك «لتسهيله» حسبما أوردت وكالة رويترز.

وبغض النظر عن هذه التفاعلات الداخلية يبدو أن هذا التوجه السوداني نحو الانضمام لعدد متزايد من الدول التي تفك ارتباط عملاتها بالدولار، يشكل رسالة اقتصادية سياسية لواشنطن، ومن شأنه أن يزيد في ضعف المكانة العالمية للعملة الأمريكية المازومة.

الله يا النائب.. لوتفعلها!

قاسيون

ما يزال صدى تصريح النائب الاقتصادي الأخير المتعلق بزيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٥ يتردد بين جبلي قاسيون في دمشق والزواوية في حلب، ما يعكس شدة التصريح واختراقه لجميع الحواجز الفيزيائية المعروفة، إذ لم يسمعه أحد إلا وفتح عينيه إلى آخر مدى ليستجمع بعض الصور المساعدة لتخيل المشهد المستقبلي الرائع!

سبق أن تناولنا التصريح وعدم انسجامه مع الواقع المعاش في مقال سابق، لكن وبما أن من أطلقه أشد انتماء للواقع الافتراضي و«راشيتاته» ووصفاته فلا بد من أخذه على محمل الجد قليلاً لئلا تصيبنا لومة لائم، قال النائب الاقتصادي إن مجمل ما ينتجه الاقتصاد السوري سيصبح عام ٢٠١٥ «أكبر من مجموع اقتصادي لبنان والأردن»، أي قرابة ١٠٠ مليار دولار أمريكي، وقلنا إن المؤشرات الحالية انطلاقاً من أرقام صندوق النقد الدولي «حليف النائب» تؤكد أن اقتصادا يسير من ٥٤.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٥٢.٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٩، سيصل في حال الإبقاء على النهج الاقتصادي المتبع في البلاد والإبقاء على «حامله» إلى ٤٢.١ ملياراً عام ٢٠١٥.

إلا أننا طبعاً لم نأخذ بعين الاعتبار في المرة السابقة أن هذا الرقم قابل للتحقيق إذا توفرت بعض الشروط الكفيلة بالوصول إلى معدل نمو اقتصادي حقيقي لا يقل عن ١٤ ٪، ولهذا وجب التنويه، إذ من الممكن أن يفاجئنا النائب الاقتصادي وهو يسبق نفسه وخطه وخطط أصحابه، فيصّل بالاقتصاد الوطني «من غامض علمه» إلى معدل نمو يزيد على المعدل المخطط في الخطة الخمسية الحادية عشرة (٨٪ حسب آخر الأنباء) بنحو ٦ ٪ إضافية، ومن يعلم، أليست الليبرالية على كل شيء افتراضي قديرة؟! فهل يفعلها النائب ويخلق تلك الأرضية الكفيلة بتحقيق نمو يزيد عن ١٤ ٪ خلال خمس سنوات، وهو ما لم تستطع خمس سنوات قبلها أن تحقق نصفه؟! الله يا النائب لو تفعلها.. ولكن: «زعم الفرزدق أن سيقفل مرعباً.. أبشر بطول سلامة يا مرعب!»

في الاجتماع السابع لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال النقابيون متمسكون بمطالبهم والحكومة تبرر سياساتها

تخوفات مشروعه حول تعديل قانون التأمينات الاجتماعية!!

ع. ياسين

متابعة واعداد: علي نمر

بدأ النقاش في الأوساط النقابية المختلفة حول تعديل قانون التأمينات الاجتماعية الحالي رقم ٩٢/ لعام ١٩٥٩ بتساؤلات كثيرة طرحها النقابيون والمهتمون بالشأن العمالي عن حجم التعديلات التي ستطرأ على قانون التأمينات، هل ستتتصق من حقوق الطبقة العاملة التأمينية الحالية أم ستحافظ عليها؟ هل مقترحات المنظمات الدولية التي طرحت في فترة سابقة، والتي تشير إلى تخفيض في نسب الاشتراكات التأمينية، والمعاش التقاعدي، وسنوات الخدمة التي يستحق العامل على أساسها المعاش التقاعدي... إلخ هي الأساس في التعديل القادم؟

كل المؤشرات والتصريحات التي أدلى بها أصحاب الشأن في التعديلات القادمة، أن التعديلات ستأخذ بعين الاعتبار اعتراضات أرباب العمل والمستثمرين على قانون التأمينات الحالي لأن ذلك القانون كان مجحفاً بحقهم، ويرتب عليهم أعباء وتكاليف لا تتناسب مع دورهم المعول عليه في إنقاذ الاقتصاد السوري من أزمة؛ وبالتالي فإن أزمة البطالة التي استصعبت على الحل؛ وبالتالي فإن تعديل قانون التأمينات لا بد أن يراعي مصالح الاستثمار القادم، حتى لو جاء على حساب مصالح ملايين من العمال السوريين وأسرتهم. وما المشكلة في ذلك طالما أن المستثمرين سيضخون ويستثمرون أموالهم؟ بالمقابل لا بد للعمال من أن يضحوا بحقوقهم ومصالحهم، وأن يقبلوا بما قسمه الله لهم من حقوق وبذلك يكون أجبرهم على الله!

إن التخوفات التي أبداهها النقابيون في اجتماع مجلس الاتحاد العام الأخير حول التعديلات المنتظرة على قانون التأمينات مشروعة ولم تأت من فراغ، بل استندت إلى التجربة القاسية لسنوات عدة مع الحكومة، أثناء نقاش مواد القانون الجديد الذي تم إقراره رغم الملاحظات والاعتراضات الكثيرة التي تقدمت بها النقابات والعديد من أعضاء مجلس الشعب على الكثير من مواد التي جعلت حقوق العمال مرهونة بقرارات أرباب العمل، على الرغم من الامتيازات التي يقوم الاتحاد العام لنقابات العمال الآن بأوسع دعاية لها كما جاء في الكراس الذي وزع على أعضاء مجلس الاتحاد العام، وقد أراد الاتحاد الموجهة إلى كل المعترضين على الكثير من مواد القانون، بأن هذا القانون أصبح أمراً واقعاً لا مناص من القبول به والتعامل معه باعتباره فقرة نوعية في عالم التشريع العمالي يحقق التوازن بين من يملك ومن لا يملك، وبهذا تتحقق العدالة الحكومية وتتصحر لحقوق العمال وتؤمن على مصالحهم؟!

إن نتائج تطبيق القانون الجديد لم تظهر بعد، وآلية تطبيقه لم تتضح أيضاً، وهذا يعتمد على التعليمات التنفيذية التي ستصدرها وزارة العمل، والجديّة التي سيطبق بها القانون، خاصة وأن هنالك شكوكاً كبيرة في استجابة أرباب العمل في تسجيل العمال بالتأمينات الاجتماعية بأجورهم الحقيقية، وتطبيق الزيادات الدورية والطارئة، والضمان الصحي، والإجازات وغيرها.

فالعبرة إذاً ليست في مواد القانون وما حوته من امتيازات فقط، بل العبرة في التطبيق لأن تجربة قانون العمل /٩١/ مازالت ماثلة، وهو يحتوي على الكثير من الامتيازات والحقوق، ولكن أرباب العمل كانت لديهم الوسائل والإمكانات الكافية للتهرب من حقوق العمال وواجباتهم تجاهها، ويجردون المخارج التي تؤمن مصالحهم وتغيب مصالح العمال التي اقترها القانون والأعراف المعمول بها، والسبب بذلك تواطؤ وزارة العمل مع أرباب العمل وضعف النقابات وقدرتها على الدفاع عن حقوق العمال بكل الوسائل المتاحة بما فيها حق العمال بالإضراب الذي تنكره النقابات على العمال وتجعله من المحرمات التي لا يجوز الاقتراب منها، ويعود ذلك إلى ضيق الهامش المسموح للنقابات التحرك في إطاره، وبهذا تكون النقابات قد فقدت أحد أهم عناصر قوتها التي كانت تتمتع بها لعقود سابقة.

لقد كان على النقابات أن تنتظر قليلاً قبل التطبيق والتزمير لهذا القانون، لأن هذا سيوقعها مستقبلاً بمأزق مع عمال القطاع الخاص، وسيؤثر على مصداقيتها وصوابية رأيها وموقفها، ولكن يبدو أن الحركة النقابية في موقعها هذا من القانون كمن يبيع الموس على الحدين.

وبناء على ما تقدم فإن تخوفات الكوادر النقابية المطروحة من مشروع تعديل قانون التأمينات الجديد المزمع طرحه، ثبتت صحتها، خاصة وأن تصريحات المسؤولين والعديد من النقابيين القياديين حول التعديل بأنه سيكون مكملاً لقانون العمل الجديد ومتوافقاً مع السياسات الحكومية الاقتصادية في التطوير والتحديث، والكل يعلم ويلمس نتائج تلك السياسات، وماذا كانت نتائجها على حياة شعبنا واقتصادنا.

إن اللعب بقانون التأمينات الاجتماعية خط أحمر يجب مواجهته بحزم وجرأة، وبهذا تقع المسؤولية على القوى الوطنية كافة وفي مقدمتها الحركة النقابية، وذلك بالتحضير والحشد الجدي بما يكفي من القوى داخل مجلس الشعب وخارجه، وبالإستفادة من التجربة التي مرت مع إقرار قانون العمل الجديد، وبهذا تحقيق لمصلحة الطبقة العاملة وكرامتها.

عقد الاتحاد العام اجتماع مجلسه العام السابع بحضور رئيس مجلس الوزراء والنائب الاقتصادي وعدد من الوزراء، حيث افتتح رئيس الاتحاد العام المجلس بالإشارة إلى العلاقات المتميزة السائدة الآن بين النقابات والحكومة، والتوافق بينهما في العديد من القضايا، ولم ينس رئيس الاتحاد التنويه والإشارة إلى أهمية القانون (١٧) بالنسبة لعمال القطاع الخاص كونه جاء على الكثير من المطالب والحقوق التي كانت تناهت وتطالب بها النقابات، وتأكيداً على ذلك جرى توزيع كراس على أعضاء المجلس يتضمن تلك المزايا التي حصل عليها العمال، وكذلك الواجبات والمحظورات التي على العمال إتباعها (!)، ولكن قيادة الاتحاد أغفلت ذكر المخاطر التي سيتعرض لها العمال جراء تطبيق هذا القانون، وخاصة المادة (٦٥) والمادة (٢٧٧)، ولو تم ذلك فإن نقاشاً حامي الوطيس كان سيدور في هذا الاجتماع ويحضور الحكومة.

واستكمالاً لـ «شفافية» الحكومة المفترضة في طرح خططها وأرقامها وإحصائياتها، جرى استبعاد الإعلاميين المتواجدين في اجتماع المجلس في جلسته المسائية، بطلب خاص من النائب الدردي، وذلك حفاظاً على سرية الأرقام التي سيطلعها هذا الاجتماع، وهذا الإجراء مناف للتقاليد النقابية التي تسمح بحضور الإعلاميين، وتغطية كل ما يجري داخل الاجتماع.

«قاسيون» كانت حاضرة، وستقدم فيما يلي استعراضاً لأهم المداخلات والطروحات التي شهدتها الاجتماع.

مداخلة نزار العلي:

من أجل رب عمل وتاجر يُنفى آلاف العمال من الحياة الاقتصادية والاجتماعية

في البداية أُسجل اعتراضاتي وتحفظاتي على تأخر جلسات المجلس العام، فليس من المعقول أن يأتي مجلسنا بعد ستة أشهر ونيف من المجلس الماضي، مع العلم أن هناك تطورات اقتصادية وعمالية هامة، وكان آخرها القانون /١٧/ لعام ٢٠١٠، الناظم لعمل العمال ولعلاقات العمل في القطاع الخاص، والذي لم يناقش في المجلس بصورته النهائية، ولنا اعتراض على المادة /٦٥/ منه التي تعتبر أساس وجوه القانون، والتي تنص على التسريح التعسفي للعمال، وهنا نؤكد على وجود تباين بين رؤية القواعد النقابية وبين القيادة النقابية التي تتغنى بالقانون، فقد كان حرياً بالملكتب التنفيذي دعوة المجلس العام لمناقشة بنود القانون، ووضع رؤية الاتحاد العام وتقديمها عبر القنوات الرسمية، ومن هنا أيضاً أُسجل تحفظي على أسلوب الملكتب التنفيذي بسبب مركزيته في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بمثل هذه القوانين المصيرية التي تؤثر على حياة الطبقة العاملة.

إن إقرار المادة /٦٥/ من القانون في مجلس الشعب، والذي يضم في ثناياه /٥١٪/ من ممثلي العمال والفلاحين يضعنا أمام إشارات استفهام كبيرة عن دورهم في الدفاع عن مصالح العمال والفلاحين، وبإقي فئات الشعب، وأما وزارة العمل والسيدة الوزيرة فقد بدا واضحاً أنها تعمل بشكل منحاز لأرباب العمل، وإذا كانت الوزيرة تدعي أن القانون بهذا الشكل هو خدمة الاستثمار وتشجيعه، نقول لها إن القانون /٩١/ لعام ١٩٥٩ والمرسوم /٤٩/ لم يكونا يوماً من الأيام عائقاً أمام الآلاف من الورش الصناعية والمصانع وأربابها، بل حقق من خلالها أرباب العمل نجاحات اقتصادية وأرباحاً طائلة، وكان جديراً بالسيدة الوزيرة أن تتقف مع مصالح أكثر من ثلاثة ملايين عامل وتدافع عن حقوقهم، وأن تدفع بأرباب العمل لتنفيذ القانون /٩١/ لعام ١٩٥٩ وتسجيل العمال بالتأمينات، ومنحهم ترفيعاتهم الدورية وغيره، وأن تفرض على أرباب العمل تسديد ما عليهم من التزامات ضريبية لمصلحة خزينة الدولة. ولا أدري كيف يفكر المعنيون بالسياسات الاقتصادية السورية، فمن أجل رب عمل أو تاجر يتم نفي وإعدام آلاف العمال والمواطنين من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فمثلاً وزارة النقل أخذت قراراً بالاتفاق مع بعض المحافظين بإيقاف السرافيس العاملة على خطوط النقل الداخلي بالمدن، ومنح متعهد حق استيراد باصات وتشغيلها على هذه الخطوط وحرمان المواطنين من لقمة عيشهم، فالمواطن بمدينة حمص مثلاً يعاني أسوأ ظروف حياته عند انتقاله داخل المدينة، وخاصة العمال في الفترة الصباحية إذ يتأخرون عن دوامهم بسبب تباطؤ هذه الباصات وتوقفاتها الكثيرة، والأزدحام الشديد، وأما عن المناظر للأخلاقية فحدث ولا حرج، والسؤال: هل المعنيون بوضع السياسة الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا يريدون أن يكفر المواطن بوطنه؟ فلم تنته مأساة توزيع الدعم حتى بدأت مأساة النقل الداخلي والحبل على الجرار.

أما في مجال القطاع العام الصناعي، فما زال هذا القطاع يعاني من الماطلة في إصلاح وتطوير شركاته، بالتزامن مع التحرير المتسرع للتجارة الخارجية، وفتح الباب لإغراق الأسواق البضاعة النسيجية العالمية بمنتجاتها الرخيصة السيئة الصنع، واليوم هناك /٢٧/ شركة لصناعة الغزل والنسيج منها /٨/ شركات رابحة و /١٣/ خاسرة، و /٦/ خاسرة، ويوجد /٤٨/ منشأة لصناعة الألبسة في جميع المحافظات تقدمت بطلبات للإغلاق بسبب خسائرها الفادحة، وعدم قدرتها على المنافسة بسبب الاستيراد والإغراق.

وفي تقرير لعرقة صناعة دمشق أشير إلى انخفاض عائدات الصناعات النسيجية /١٠٠٪/ خلال الربع الأول من هذا العام، وانخفاض العمالة بنسبة /٧٤٪/، وهذا يتطابق مع العديد من الصناعات الألبية للإغلاق مثل صناعة السيراميك وصناعة الأحذية.

مداخلة نزار ديب:

يجب أن يكون للمجلس رأي موحد تجاه القضايا الهامة والمصيرية

الداخلية والخارجية، وتطرح الشركات للخصخصة بتسميات مختلفة، وآخرها شركة الكهرباء.

إن ما يثير الريبة هو أن موضوع خصخصة الكهرباء طرح من زاوية معينة في بادئ الأمر، وهي نقله وليس إنتاجه، والآن أصبح الحديث عن دخول القطاع الخاص وغير السوري.

إن البنية التحتية (كهرباء، طرق، مواصلات ومرافق خطوط حديدية) تعود ملكيتها للدولة في أكثر دول العالم، وهذا أمر طبيعي ومنطقي.

وإن سيطرة القطاع الخاص على البنية التحتية يؤثر سلباً ويتحول إلى أداة ضغط وابتزاز ضد سورية، وضد المواقف التي لا تروق الغرب، ومن لف لفة من المستثمرين العرب والأجانب، وإن الطاقة مكون أساسي من مكونات الأمن الوطني ويجب عدم السماح بتجاوزه لأنه خط أحمر.

وإذا أردنا أن نقوي الجانب الوطني والموقف الوطني، يجب أن نقوي الجانب الاجتماعي لدى القطاعين العام والخاص، وهذا يتطلب أولويات في الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، وما التردّي الواضح في الحالة المعيشية والتي تظهر نتائجه في البطالة والفقر وازدياد الجريمة والدعارة إلا تدميراً منهجياً لفعاليات الإنتاج الحقيقية والقوى البشرية وجعلها عرضة لهجرة المؤقتة والدائمة، مما ترك قطاعات الإنتاج مجردة من الخبرات، لتأتي تنويجاً لهذا التردّي موضوع خصخصة التعليم ليقضي على آخر أمل في التطور والتقدم.

أؤكد على ما جاء بالتقرير المقدم من الملكتب التنفيذي لهذا المجلس، خاصة فيما يتعلق بمسألة الأجور والأسعار، بعد أن اعترفت الحكومة بأن الحد الحقيقي لمستوى المعيشة للأسرة الواحدة هو /٢٥٠٠٠/ ل.س.، مما يفتح المشكلة أمام حقيقتها،

انتهت المؤتمرات النقابية مؤكدة على قضايا هامة، وهي المحافظة على القطاع العام وتطويره، تثبيت العاملين المؤقتين، تحقيق الضمان الصحي وطبيعة العمل، إلغاء ضريبة الإنفاق الاستهلاكي، تحسين المستوى المعيشي، إيجاد جبهات عمل للشركات الإنشائية، الحد من ظاهرة البطالة، تعديل قانون العمل، تقييم الخطة الخمسية العاشرة، وتطوير الخطاب النقابي...

مطالب كثيرة تتكرر من عام إلى عام، ونظراً للأهمية الكبيرة لما يطرح فإن الأهم هو الحفاظ على المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة، ولكن كما يبدو الآن اختلفت موازين القوى، وخرج قانون العمل الجديد رقم /١٧/ بصيغته الجديدة، والتي تحفظ الاتحاد العام على بعض بنوده في البداية، والغريب بالأمر عند مناقشة ومدولة تعديل القانون في مجلس الشعب كانت أغلبية مداخلات أعضاء المجلس ضد المواد السيئة بالقانون، والتي تضر بمصالح الطبقة العاملة، والتي تشكل عودة للوراء، خاصة المادة /٦٥/ الناظمة لعملية التسريح، وعند التصويت صوت الجميع مع هذا القانون باستثناء أصوات قليلة لبعض أحزاب الجبهة، علماً أن /٥١٪/ من ممثلي مجلس الشعب من العمال والفلاحين.

اعتقد أنه يجب أن يكون للمجلس رأي موحد تجاه أي موضوع هام ومصيري، وهذا الموقف يعلن بموافقته أو عدم موافقته تجاه الكثير من القضايا الاجتماعية.

إن حاجة البلاد لاستثمارات كبيرة وكثيرة يجب ألا ندفعنا للتنازل أمام نوعيتها وطبيعتها إذا أتت من الخارج، بحيث تفرض علينا التطور اللاحق الذي إذا استمر سيزيد اقتصادنا تشوهاً، وتطيح بالدور الاجتماعي للاقتصاد المعلن عنه، وتفتح البلاد أمام الاستثمارات الخاصة والأجنبية، وتحرر الأسعار والتجارة



وفي مجال السياحة كانت سورية في عام ٢٠٠٩ في المرتبة /٦٣/ عالمياً في مساهمة السياحة بالمدفوعات العامة للدولة حسب الإحصائيات الرسمية، وتقدمت ست مرات وأصبحت في المرتبة /٥٧/، والتقارير الصادرة عن المجلس الدولي للسياحة وصندوق البنك الدولي وجهات أخرى، كتقرير بنك عودة، أكدت أن السياحة والإنفاق القوي للسياح في سورية قد أفلتت السياحة السورية من الأزمة المالية العالمية، والسؤال هل وضع المشرفون على السياحة في بلدنا في حساباتهم التركيز على صناعة السياحة كإحدى الموارد الرئيسية لخزينة الدولة في مجال أمانة الشؤون الاقتصادية؟



وإذا تذكرنا أن الحد الأدنى للأجور رسمياً /٦٠٠٠/ ل.س، فالمطلوب حالياً زيادة الرواتب والأجور لأنها ضرورة وطنية، ويجب تحريك الأجور وفق تسلسل ارتفاع الأسعار المستمر، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن السوري. والمطلوب أيضاً وضع سياسة اقتصادية بديلة غير منحازة إلى الطبقات الغنية، وأن تشرك جميع فئات المجتمع في التنمية الحقيقية، ولن يتم هذا إلا عبر إزالة كل الآثار السلبية للسياسة الاقتصادية الليبرالية في كل المجالات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية.

مستوى المعيشة.. غلاء الأسعار.. حقوق العمال



● **مداخلة عزت الكنج نائب رئيس الاتحاد العام:**
تداول نائب رئيس الاتحاد العام موضوع الخطة الخمسية الحادية عشرة، بعد أن شارفت على الانتهاء، فأكد على ضرورة أن تتضمن الخطة الجديدة تحقيق قضايا البعد الاجتماعي لاقتصاد السوق الذي حدد كهوية للاقتصاد الوطني في المؤتمر القطري العاشر للحزب، على اعتبار أن التنظيم النقابي يرى أن البعد الاجتماعي والقوانين المتعلقة بهذا الجانب لم يتم تحقيقها خلال الخطة الخمسية العاشرة، وطالب الكنج بضرورة أن تلحظ الخطة الخمسية الحادية عشرة زيادة حجم الاستثمارات في القطاع العام، في ظل وجود شركات لديها مشاريع مدروسة من حيث الجدوى الاقتصادية وبحاجة إلى تمويل، وفيما يخص استثمار المرافئ طالب نائب رئيس الاتحاد خلال مداخلة بضرورة تنفيذ بنود هذه العقود والتزام أطراف العقد بها. وأشار الكنج إلى التقصير الواضح من مجالس الإدارات في متابعة عمل الإدارات، بدليل أن الجهات الوصائية تقف موقف المنفرد دون أن تحرك ساكناً، وشدد على ضرورة تقييم عمل هذه الإدارات من الجهات الوصائية في المحافظات، والوقوف على نتائج عملها سواء فيما يتعلق بوضع الخطة الإنتاجية أو العلاقة مع العمال، وتحديث الشركات ومحاربة الفساد المستشري الذي تم التأكيد على محاربه أكثر من مرة.

● مداخلة جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق:

تداول القادري مسألة عدم التناسب الواضح بين الأجور والأسعار، والتسيب والفلتان في الأسواق لجهة التسعير، وطالب القادري بضرورة إجراء دراسة عملية موضوعية للحد من ظاهرة التفاوت بين الأجور والأسعار، وإيجاد آلية للتقريب بينهما من خلال تحسين الدخل الحقيقي مع ضرورة وجود آليات تدخلية لعقلنة السوق والأسعار، وتعزيز دور المؤسسات العامة في التدخل الإيجابي، مثل الاستهلاكية ومؤسسة الخزن والتبريد عبر دعمها وموازنتها لامتلاكها أسطولاً كبيراً في كافة المحافظات، وأكثر من ٥٠٠٠ موظف، إلا أن مردودها لا يزال دون المطلوب لأسباب موضوعية وذاتية، ونوه القادري إلى ضرورة مراقبة صارمة للسوق بعد إغراقها بالمواد الفاسدة في الفترة الأخيرة وخاصة الألبان والألبان.

● مداخلة جاسم التامر اتحاد عمال الحسكة:

طرح في المداخلة واقع سكان محافظة الحسكة وخاصة جنوبها حتى مسافة ١٢٠ كم، وما تعانيه من ضعف في الموسم الزراعي وخاصة زراعة القمح، وتوقف نهر الخابور، والجفاف الحاصل وما نجم عن ذلك من هجرة العائلات المستمرة من هذه المنطقة والآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك، وتقضي ظاهرة الأمية بين أبناء هذه العائلات نتيجة تركهم مقاعد الدراسة، وأكد جاسم أن المعونات المقدمة من اللجنة الوزارية لا تكفي، فضلاً عن تدخل العديد من الجهات في توزيع هذه المعونة بدءاً من المختار وانتهاء بأمين الشعبة، وبالتالي عدم وصولها بالشكل المطلوب، كما أن دراسة كل حالة على حدة، وطالب جاسم بضرورة إعادة النظر بالشبكة الطرقية بين الحسكة ودير الزور التي تحصد سنوياً عشرات الموتى نتيجة الحوادث.

● مداخلة حسن السفان اتحاد عمال الرقة:

تناول المداخل واقع الزراعة في المحافظة، ومشاريع استصلاح الأراضي، وخاصة المشاريع التي كلفت دراستها أموالاً طائلة، دون توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذها، وأهمية دورها في تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك المشكلات التي بات يعاني منها هذا القطاع نتيجة رفع الدعم عن المحروقات وتحرير أسعار السماد.

وطالب السفان وزارة الزراعة بالتدخل من أجل الحفاظ على القطاع الزراعي، واعتماد مشاريع جديدة تعتمد أساليب الري الحديث، وتساءل السفان عن موعد البدء في مشروع جر المياه من نهر دجلة، وشدد على ضرورة التعامل بجديّة مع مسألة استمرار هجرة الأطباء السوريين إلى دول الخليج والبحث في أسبابها، ووضع الضوابط المناسبة للحد منها، وطالب بإيجاد حل سريع لقضية ٧٠٠ عامل الذين نقلوا من مؤسسة التنمية إلى مؤسسة الاستصلاح دون قوينة أوضاعهم.

● مداخلة علي ربا اتحاد عمال اللاذقية:

سأل ربا في بداية المداخلة عن مدى انعكاس الخطة الخمسية العاشرة على الوضع المعاشي للناس، رغم زيادة الأجر الذي لم ينعكس على متطلبات الحياة، وأشار ربا إلى ظاهرة السلع الرخيصة المستوردة من الخارج، والتي أغرقت السوق، والانعكاس الواضح لهذه المشكلة على الصناعة الوطنية، وطالب بأن تأخذ أهداف الخطة الخمسية الحادية عشرة كل الجوانب بعين الاعتبار، وخاصة الجانب الاجتماعي المتعلق بمعيشة المواطن.

مداخلة مصطفى الهزاع:

حكومتنا ماضية في اقتصاد مجهول الهوية قتل فينا حتى الوطنية!!

تتساقط منشآت القطاع العام منشأة عقب منشأة، والحكومة تتحدث عن إصلاح القطاع العام منذ عام ٢٠٠١، وشكلت للجنة ٣/٥/ ولجاناً عديدة، ولكن هذه اللجان ماتت قبل أن تقوم بعملها.

ينعقد مجلس الاتحاد العام بعد تأخر طويل، والقطاع العام الاقتصادي في تآكل في ظل نظام اقتصاد السوق، مع العلم أن النهج العالمي يدعو إلى تدخل الدولة لحماية ودعم المنشآت الاقتصادية للوقوف في وجه الأزمة العالمية، وحكومتنا ماضية

وعبر ربا عن خشيته من التعديلات الجارية على بعض القوانين مثل قانون الكهرباء والاتصالات وقانون التأمينات الاجتماعية، مبدياً خوفه من أن تكون هذه التعديلات، وخاصة قانون الكهرباء مقدمة لخصخصته رغم التأكيدات المستمرة بعدم الخصخصة، كما أعرب عن خشيته بأن تشكل تعديلات قانون التأمينات تقاعداً قسرياً لا إرادياً، لأنه سيدفع الكثير للتقاعد للاستفادة من ميزات القانون القديم نتيجة النسب الموضوعية في القانون الجديد.

● مداخلة عيسى الناعم رئيس الاتحاد المهني للنفط والصناعات الكيماوية:

تطرق الناعم في مداخلة إلى واقع مصنع السماد الأزوتي ومعاناته من تراكم المخازين نتيجة عدم استرجار المصرف الزراعي السماد من الشركة، بينما يتم استيراد الأسمدة من الدول المجاورة، وشدد الناعم على ضرورة إيجاد دراسة اقتصادية شاملة تحدد الحاجة الفعلية للقطر من الأسمدة، على الرغم من تشكيل ثلاث لجان لدراسة الكلفة في معمل السماد، إلا أنها لم تتوصل إلى تحديد الكلفة الحقيقية. ورأى الناعم أن استيراد المواد الأولية في القطاع العام يشكل جرحاً نازقاً لهذا القطاع، فعلى سبيل المثال عقد الكبريت الذي بلغت فيه قيمة الطن الواحد ١٤٠ يورو بينما يتم استيراده في تونس بـ ٥٢ دولار للطن، وأبدى الناعم استغرابه من تقديم ١١ عرضاً ٨ و ٩ منها قدمت من متعهد واحد، وشدد على ضرورة تأمين هذه المادة من الحكومة حصراً.

● مداخلة بلسم ناصر اتحاد عمال دمشق:

هذه المداخلة طرحت موضوع الأجور والأسعار فأكدت أن هناك ربطاً في كل العالم بين الأجور والأسعار، وطالبت بأن يكون التنظيم النقابي طرفاً في المفاوضات مع الحكومة لرفع الحد الأدنى للأجور وزيادتها كي تتناسب مع الوضع المعيشي، مع فرض آليات عملية لضبط الأسعار لأن السوق، لأن الحد الأدنى للأجور المعمول به لا يكفي لإعانة أسرة عدد أفرادها خمسة أشخاص.

كما طالبت ناصر بضرورة منح العاملين حقوقهم كالوجبة والحوافز وتثبيت العمال المؤقتين بموجب مرسوم على غرار المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٠١، وتوجيه الوزارات لتسريع التعاقد على الضمان الصحي، والعمل على وضع سياسة زراعية يساهم فيها رأس المال مع الخبرة والمعرفة لدعم هذا القطاع الحيوي القادر على إيجاد فرص كبيرة لتشغيل اليد العاملة، كما تساءلت ناصر في ختام مداخلتها النارية: ماذا بعد أن أغلقت الحكومة الشركات بحجة أنها خاسرة؟ وما هي الحلول والاقتراحات لإصلاحها؟

● ابراهيم عبيدو رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية:

أكد في مداخلة على جملة من المطالب:
- منع وإيقاف إدخال المواد الغذائية مثل المياه والبييرة والكونسروة، إلا بعد التأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، والتأكد من سلامتها الصحية، وعدم انتحالها أسماء المنتجات السورية.

- إصدار الملاك العديدي لشركة المياه والوحدات التابعة لها.
- تشميل العاملين بلجنة المخازن الاحتياطية بالمطلة التأمينية.
- طاقة عمل شركة سكر دير الزور ١٠٠ يوم في العام، إلا أنها لم تعمل بسبب عدم تأمين كمية الشوندر اللازمة للتصنيع، علماً بأن نسبة درجة الحلاوة العالمية تصل إلى ٢٢ درجة، بينما لم تتجاوز في العام الماضي ١٣-١٤ درجة، مما أوقع شركة السكر بخسائر كبيرة.

- موضوع الكساء العمالي المحصور في شركة تصنيع الألبسة الجاهزة، ولاسيما تعميم مجلس الوزراء رقم ١٥/٧١٣٦ في ٢٠٠٩/١١/١٠ الذي اقترح استجراجه من مؤسسات القطاع العام كافة (سندس-المؤسسة الاستهلاكية-المؤسسة الاجتماعية العسكرية بالإضافة إلى وسيم) لتردي نوعية القماش والألبسة المصنعة.

- الحوافز الإنتاجية متوقفة منذ عام ٢٠٠٨ لجميع العاملين في المراكز الزراعية والمشاتل ودوائر الحراج والتنمية الزراعية، وقد وعدنا من على هذا المنبر غير مرة بتخصيص مكافآت للعمال، ولكننا لم نجد لا مكافآت ولا غيرها، علماً بأن المبالغ تخصص ولا تصرف للعمال.

● عمر الحلو رئيس الاتحاد المهني للغزل والنسيج:

استعرض في مداخلة واقع قطاع الغزل والنسيج عن الفترة من ٢٠١٠/١/١ و لغاية ٢٠١٠/٣/٣١، حيث بين الحلو أن قيمة الإنتاج الجاهز للبيع بلغت لغاية ٢٠١٠/٣/٣١ حوالي ٥ مليار و٢٠٠ مليون ليرة سورية، وبمعدل تنفيذ ٨٣٪ من المخطط، ويعود هذا الانخفاض إلى نقص عمال الإنتاج المباشر، أما المبيعات الإجمالية فقد بلغت قيمتها ٥ مليارات و ٧٠٠ مليون ليرة سورية.

وأكد الحلو أن قطاع الغزل والنسيج من القطاعات الهامة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وهذا القطاع بحاجة إلى عمالة شابة وقادرة على العطاء للعمل على الآلات، حيث هناك نقص عمال إنتاج مباشر على الآلات حوالي ١٣٠٠ عامل، وهذا النقص يؤثر على العملية الإنتاجية، مع العلم انه يوجد لدى قطاع الغزل والنسيج عمال مرضى وعجزة يبلغ عددهم حوالي ١٠٠٠ عامل، ولا يمكن الاستفادة منهم في الأعمال الإنتاجية مع ذلك يتم الضغط عليهم والاستفادة منهم بالأعمال المساعدة غير الإنتاجية.

ففي الاجتماع الذي عقد في وزارة الصناعة بحضور السيد عبد الله الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الذي قال أن قطاع الغزل والنسيج مازال خاسراً رغم ما قدمته الحكومة لهذا القطاع، وبقي هذا القطاع خاسراً، وأنه إذا ربح قطاع الغزل سيخسر قطاع آخر، وبالعكس، وأبدى عدم رضاه عن أداء هذا القطاع خلال الفترة الماضية.

وأضاف الحلو: في الحقيقة يبدو أن الحكومة لا تريد الإقلاع بقطاع الغزل والنسيج، فخلال الخطة الخمسية العاشرة تم تخطيط استبدال وتجديد هذا القطاع بقيمة ١٤ مليون و ٤٠٠ مليون ليرة سورية، وعند مناقشة الخطط السنوية مع الحكومة تعطى المؤسسة خلال الخطة الخمسية مبلغ ٣,٥ مليار ليرة، وهذا الرقم لا يمثل إلا ٢٠٪ من الخطة، وإذا تم توزيع هذا المبلغ على خمس سنوات يكون مبلغ الاستثمار السنوي ٧٠٠ مليون ليرة، وإذا تم تقسيم هذا المبلغ على الشركات التابعة للمؤسسة النسجية والبالغ عددها ٢٧ شركة، فإن حصة الشركة من التحديث والاستبدال يكون ٢٦ مليون ليرة سورية سنوياً، فهل هذا الرقم يكفي للاستبدال والتجديد والإفلاع بهذه الصناعة؟

● احمد الديري رئيس اتحاد عمال درعا:

تساءل في مداخلة عن بعض القضايا المتصلة بقانون العمل الجديد، وفي مقدمتها مدى قدرة الجهات الوصائية تنفيذ قانون العمل، وإجبار أرباب العمل على الالتزام بالقانون!! ومن الذي سيقوم بالأشراف على تطبيق القانون إذا كان عدد المفتشين قليلاً بل قليلاً جداً!! وإذا كانت مديرية التأمينات الاجتماعية بدرعا على سبيل المثال لا تملك أية سيارة خدمة للقيام بجولات على منشآت القطاع الخاص!

فلاشات من المجلس

● **أصر النائب الاقتصادي على خروج الإعلاميين من القاعة قبل أن يشرع في الحديث في الجلسة المسائية، مدركاً أن بيته الزجاجي الحاضن لأرقامه الخيالية ووعوده الخلبية لن يصمد أمام هجمات الإعلام الوطني.**

● **رئيس الحكومة ووزير الزراعة لم يسمعا بقرار أصدره.. وعجباً من حكومة تنسى اليوم ما أصدرته أمس.**

● **النائب الاقتصادي حسد السوريين على أكل الرز عند مقاربتهم بالشعب الهندي الذي يأكل نصف الكمية!!**

● **اتهم رئيس الحكومة النقابيين بالأمية والجهل عندما وبخهم بقوله: «مو كل واحد يقري كلمتين من المواقع الالكترونية، ومن المواقع المعادية يبجي يطرحها هون».**

● **ثلثا أعضاء المجلس أصيبوا بخيبة الأمل بعد سماعهم حديث الدردري ووعوده الطوباوية.**

● **تحدث /٢٧/ من أعضاء المجلس لمدة تقارب ثلاث ساعات، بينما تحدث النائب أكثر من ساعة ونصف، ليقتنع النقابيين بخطته الحادية عشرة، وللأسف لم يفلح بذلك!**

مداخلة جوزيف موصلي علينا أن نبكي على عمال القطاع الخاص!!

إن معمل الألبان والبسكويت التابعين لشركة الشرق للمنتجات الغذائية تم توقيفها عن العمل بناء على قرار السيد وزير الصناعة اعتباراً من ٢٠١٠/١/١، وقد طلبت الوزارة إيقاف العمل بالمعملين واعتبرتهما خاسرين دون النظر إلى أسباب الخسارة بالشكل الفعلي، ما عاد سلباً على العاملين في المعملين وعلى المواطنين. علماً أن المعملين من المعامل العريقة والمؤسسة منذ أكثر من خمسين عاماً، وهما من المعامل الرائدة في حلب، لا بل في القطر، جودةً وكماً، وكان يرفد إنتاجه لسكان حلب وضواحيها.

إن عدد عمال معمل البسكويت يبلغ /١٢٠/ عاملاً وعاملة، ولا يوجد عمل لهؤلاء العمال، وخاصة بعد أن توقفت معمل الألبان عن العمل، ونقل عمله إلى معمل البيرة والبسكويت.

ولو أن المعملين خاسران وغير قادرين على تحقيق الأرباح لما وجدنا تسارع العشرات من المستثمرين يتسابقون لاستثمارهما، فكان الأجدر بوزارة الصناعة بدلاً من أن توقف نشاط معمل الألبان، وهو أهم مصدر غذائي لأطفال مدينة حلب وريفها وضواحيها، مقدم مجاناً من منظمة اليونيسيف لأطفال سورية، كان الأجدر بها تأمين مادة الحليب الخام بشتى الوسائل.

للعلم فقط فإن معامل ألبان القطاع العام (حلب - حمص - دمشق) تحوي في آلتها فارزة تفصل خلايا كريات الدم المتواجدة في حليب الأبقار، ولا يوجد أي معمل قطاع خاص في سورية يحوي هذه الفارزة.

يجب أن نبكي على عمال القطاع الخاص الذين يعملون في الاقتصاد غير المنظم (اقتصاد الظل)، ولقد ورد في التقرير أنه يشكل ٤٠٪/ من حجم الاقتصاد السوري.

عمالنا في الأقبية والورش والمعامل الصغيرة يعملون لأكثر من /١٤/ ساعة وهم دون سن ال/١٥/. ويقنون خارج قانون العمل الجديد وخارج مظلة التأمينات، إن بقاء هذه الشركات في الظل وعلى طابعها العائلي (أي يعتمد على الأولاد لا على الآلات) سيلحق الضرر بالاقتصاد الوطني.



حكومتنا ماضية في اقتصاد مجهول الهوية قتل فينا حتى الوطنية!!

في اقتصاد مجهول الهوية قتل فينا حتى الوطنية، وزرع آفات اجتماعية نتيجة البطالة المتزايدة.

فوجئنا من السيد وزير الصناعة بتوقيف العمل الفني المتخصص للعاملين الحاصلين على شهادة مساعدين فنيين، وحملة المعاهد الصناعية والثانويات الفنية المعينين ما بعد عام ١٩٨٦، كما أوقف وزير الصناعة التعويض الفني المتخصص منذ عام ٢٠٠٦ بعد منحة /٦/ أشهر بحجة أنه ممنوع لحملة الشهادات المعينين ما قبل عام ١٩٦٩، علماً أن هذا يناقض تعميم رئيس مجلس الوزراء رقم /٢٠/م/و، والقانون /٥٠/،

يعد القمح من الزراعات الإستراتيجية الهامة في سورية، وركيزة أساسية في البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، والدعم الكبري في حفظ الأمن الغذائي والسلة المعيشية اليومية للمواطن السوري، وهو المورد الأهم في الحياة المعيشية للمواطنين في جميع المناطق الشرقية والوسطى والشمالية والجنوبية. هذا الكنز تحول فجأة إلى مأساة حقيقية للكثير من المزارعين، وتحولت فرحتهم ومسراتهم إلى حشرات وهم يراقبون محاصيلهم من الذهب الأصفر يتحول لونها إلى البرتقالي أو الأبيض نتيجة مرض الصدأ الذي أخذ يجتاح حقول القمح دون رحمة ودون رادع.

كانت المؤسسة العامة لتسويق وتخزين الحبوب قد تسلمت في محصول عام ٢٠٠٩ من القمح نحو ٢.٧ مليون طن، بزيادة حوالي ٣ أضعاف عن محصول عام ٢٠٠٨، الذي تراجع فيه إنتاج سورية من القمح بسبب السياسات والممارسات الحكومية غير الداعمة للفلاحين، إلى حد اضطرارها إلى استيراد هذه المادة الإستراتيجية لأول مرة منذ ١٥ عاماً، بعد تفریطها بالمخزون الاستراتيجي، وعدم الاكتراث بأهم مقومات الأمن الغذائي، حيث يعد القمح ليس محصولاً استراتيجياً فقط، بل ومصدراً للقطع الأجنبي وداعماً للاقتصاد الوطني، وقد حققت سورية الاكتفاء الذاتي مع مخزون هام منذ ثمانينيات القرن الماضي، وأصبحت من الدول المصدرة منذ عام ١٩٩٤، وتشتهر سورية بإنتاج الأقماح القاسية ذات الجودة العالية.

أضرار في الرقة بدايةً

يتعرض هذا المحصول الاستراتيجي الهام في هذا الموسم إلى خطر كبير، متمثلاً بمرض الصدأ الذي يؤثر كثيراً بكمية الإنتاج ونوعية المنتج. وقد أكدت مصادر في وزارة الزراعة إصابة ٧٥ ألف هكتار من حقول القمح في الرقة وحدها بهذا المرض، وأكدت تجربة حقل اختياري للقمح الطري في مركز البحوث العلمية الزراعية بالرقة، أن هناك تفاوتاً في الإصابة عند مختلف الأصناف: فقد كانت الإصابة في صنف سلالة بحوث ٨ قد وصلت إلى ٥٢٪، بينما وصلت الإصابة في صنف شام ١٠ إلى ٧٠٪، وكانت الإصابة الأخطر في سلالات بحوث ٤ و ٦ و ٨، ودوما ٢ ودوما ٤ ودوما ٢٨٢٨ و جولان ٢ و أكساد ٩٨١، حيث وصلت الإصابة إلى ٧٦٪، بينما نادراً ما يلاحظ وجود الصدأ على الأقماح القاسية.

محافظة الحسكة الأكثر تضرراً

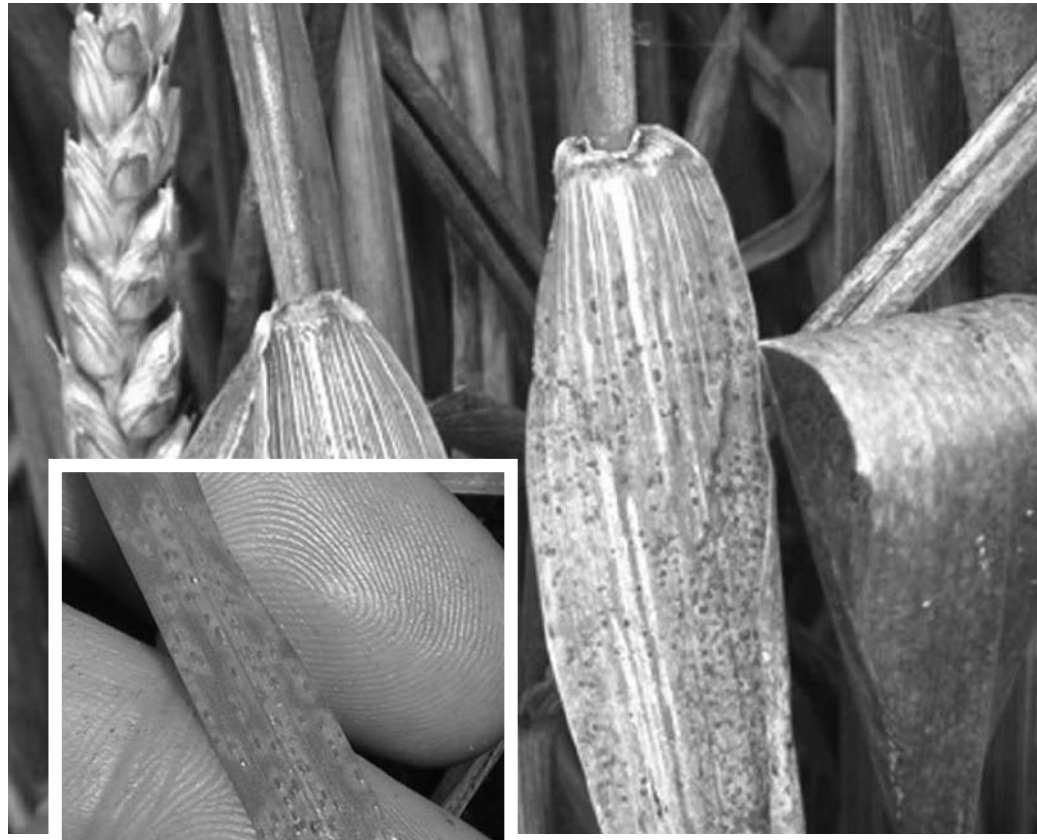
يقول الفلاحون إن عدداً كبيراً من حقول القمح في محافظة الحسكة قد أصيب هذا العام بمرض الصدأ حيث يتحول النبات من اللون الأخضر الزاهي إلى اللون الأصفر البرتقالي، والذين يدخلون هذه الحقول تصطبغ ثيابهم وأحذيتهم بهذا اللون، كما أصيبت مساحات من الحقول المزروعة بالشعير بمرض يشبه الفطور، وقد بلغت المساحة المصابة بمرض الصدأ في المحافظة حوالي ٨٩ ألف هكتار، بعد أن استبشر الفلاحون خيراً هذا الموسم بالأمطار الجيدة التي عمت المحافظة، وكان الفلاحون ينتظرون بفاغ الصبر نضج المحاصيل عليهم بوضوح الخسارات التي أصابهم في الموسم الماضي، ولكنهم فوجئوا بتلك الأمراض تصيب حقولهم وتهدد محاصيلهم، فبادروا بالإبلاغ الجهات المعنية بالمشكلة، ولاسيما مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة، ولكن حتى الآن لم يروا حلولاً ولا معالجات على أرض الواقع للحد من هذه المأساة، الأمر الذي أدخل الفلاحين في دوامة القلق، خاصة وأن المساحات المصابة أخذت بالازدياد يوماً بعد آخر، وبحسب التقارير فإن منطقة رأس العين هي الأكثر تضرراً.

بادر الفلاحون لإبلاغ الجهات المعنية بالمشكلة، ولاسيما مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة ولكن حتى الآن لم يروا حلولاً ولا معالجات على أرض الواقع للحد من المأساة

المساحات المصابة بالعفن الفطري أو الصدأ منها ما هو مروى ومنها البعلي، وهذا ما يدحض بعض التبريرات التي يسوقها المعنيون بأن الرطوبة هي سبب المرض

سلة الغذاء السورية بين إهمال الحكومة وتقلبات المناخ

إصابة أكثر من 190 ألف هكتار من حقول القمح بالصدأ الفطري



المنطقة الوسطى ليست أحسن حالاً

اجتاح مرض الصدأ أكثر من ٢٢٠٠ هكتار من محصول القمح في منطقتي بيوض الشرقية وصوران في محافظة حماة، ما يهدد بشكل خطير إنتاج المحافظة من القمح وتدني سويته، ولم يكن قمح منطقة الغاب أحسن حالاً من منطقتي بيوض وصوران، فقد وصلت نسبة الإصابات في منطقة الغاب بين ١٠ - ٥٠٪، وتختلف من حقل إلى آخر، فيما تؤكد مصادر زراعية في الغاب أن الأمراض العفنية تصيب الأوراق والساق، وقد تنتقل إلى السنابل وهنا تمكن الخطورة البالغة، وتجدر الإشارة إلى أن المساحات التي طالها هذا المرض غير ثابتة حتى الآن، وأن قسماً كبيراً من وسط الغاب وشماله قد طالته المرض، وإذا استمر الوضع على هذه الوتيرة فقد يؤثر هذا بشكل خطير على حجم الحبوب وتطورها، واللافت في الأمر أن المساحات المصابة منها ما هو مروى ومنها البعلي، وهذا ما يدحض بعض التبريرات التي يسوقها المعنيون بأن الرطوبة هي سبب التعفن الفطري أو الصدأ.

محصول هام وواقع خطير

للقوف على تفاصيل الموضوع عن كتب، والبحث عن حلول إسعافية مستدامة، أجرينا عدداً من اللقاءات مع المعنيين من فلاحين ومسؤولين، وقد أجمعوا على خطورة الموقف، ما يتطلب التحرك العاجل والجاد لوضع الحلول المستقبليّة: رئيس دائرة وقاية المزرعات المهندس فهد المشرف أوضح أن المساحة الإجمالية المصابة وصلت إلى أكثر من ١٩٠ ألف هكتار، وللملاحظة فإن هذا الرقم قبل كتابة الموضوع بساعات ولا ندري بعده الرقم الحقيقي، متركزة في المناطق الغربية من محافظة الرقة ومناطق أخرى متفرقة، منوهاً أن الإصابات طالت بشكل أوسع أصناف الأقماح الطرية، وبالأخص (شام ٨) الذي أبدى حساسية أكثر للمرض، فيما كانت الأصناف القاسية مقاومة أكثر، وقد تم تشكيل لجان في المصالح الزراعية ودائرة الوقاية والبحوث العلمية، جالت على مناطق الحقول المصابة بهدف دراسة الوضع على أرض الواقع، وتم توجيه المزارعين بتنظيم السقاية والتخفيف من استخدام السماد وخصوصاً الأزوتي، وعدم استخدام المبيدات الكيماوية لعدم جدواها.

وأضاف المشرف أن الأصداء هي أمراض فطرية خطيرة تصيب محاصيل نجيلية مختلفة مثل القمح والشعير، والأصداء على القمح ثلاثة أنواع تختلف حسب الفطر المسبب وموقع وشكل الإصابة، والظروف المناخية لكل منها، وقد توجد إصابة مختلطة بأكثر من نوع معا ومنها:

- صدأ الأوراق: ويظهر على الأوراق فقط، وهو الأكثر شيوعاً في جميع المناطق التي يزرع فيها القمح، وتؤدي العدوى منه إلى انخفاض المحصول بنسبة تصل إلى أكثر من ٢٠٪ بسبب موت الأوراق وانكماش الحبوب وينتشر عبر الهواء الحامل للأبواغ، وتتطلب عملية الإنبات إلى رطوبة جوية عالية، المثلّي ١٠٠٪، ودرجة الحرارة المثلّي للإنبات تتراوح بين ١٥° - ٢٥°.

- الصدأ الأصفر: وهو بثرات مبعثرة غير متلاصقة وذات شكل شبه دائري ينتشر على الأجزاء الخضرية من النبات عدا الساق، وهو الأكثر خطورة في منطقتنا ويؤدي إلى انخفاض مهم في الغلة.

- صدأ الساق: ينتشر على كل الأجزاء الخضرية من النبات ويحدث ضرراً لا يقل عن غيره في كمية الإنتاج.

الرطوبة سببه والمكافحة غير مضمونة النتائج

يتطلب تطور الإصابة عموماً وجود مسبب المرض وتوفير الرطوبة العالية التي تؤمن طبقة خفيفة من الماء الحر على سطح النبات (الإنبات ودخول أنبوب العدوى إلى النسيج النباتي) ويساعد ذلك حسب تقرير من الجهات المعنية وجود الندى أثناء الليل وفي الصباح الباكر، كما أن لدرجة الحرارة دوراً مهماً في حدوث الإصابة ولكل نوع من أنواع الصدأ درجة حرارة مفضلة: صدأ الأوراق ١٨° - ٢٢°، صدأ الساق ٢٥° - ٢٥°، الصدأ الأصفر الذي أصاب حقول الشعير ١٠° - ١٥°، وهنا يلعب الفرق الواسع بين درجات الحرارة في الليل

والنهار دوراً كبيراً في حدوث الإصابة، وبذلك فإن الإصابة تحدث تبعاً للظروف المناخية وتتغير نتيجة لذلك مواعيد ومناطق حدوثها والنوع السائد من الأصداء، ويساعد على الانتشار الإسراف في التسميد الأزوتي من قبل الفلاح وأيضاً الزراعة المبكرة، فالقمح أكبر من عمره الافتراضي بـ ٤٠ يوماً، ما يجعل المحصول في خطر في حال تعرضه للصقيع في مرحلة الإزهار، ومن الوارد حدوث بعض موجات صقيع.

يضيف مصدر مطلع: إن الوزارة متابعة للموضوع على كل المستويات وهناك زيارات للحقول المصابة، لكن لا نتأج مضمونة في حال المكافحة بالمبيدات التي ستكون خسارة إضافية للفلاح، مادامت الظروف ملائمة للفطريات، أما في حال ارتفعت الحرارة مع بقاء السنبلة سليمة وعدم إصابة الورقة العلمية حولها بالصدأ فستكون الخسائر وسطية.

- خضر المحيسن رئيس اتحاد الفلاحين في الحسكة، قال إن الإصابة موجودة وإن الجهود المبذولة في حل المشكلة مازالت دون المستوى المطلوب، وحول السؤال عما يقال إن الأمطار والرطوبة الزائدة هي سبب هذا المرض، قال: إن موسم عام ١٩٨٨ كان مشابهاً لهذا العام من حيث غزارة المطر، إلا أنه لم يصب القمح بأي مرض، فنحن نرى هذا المرض لأول مرة في حقولنا، وإننا ننتظر من مصلحة الزراعة والوحدات الإرشادية توجيهات وإرشادات لمكافحة المرض قبل أن يستفحل، وفي حال أصبحت الخسائر قاتلة ومهلكة للمحصول، نطالب بإعفاء الديون المترتبة على هذا المحصول وتعويض الفلاحين، بالإضافة لتأمين وسائل المكافحة للمستقبل في حال تعرضت المحاصيل لمثل هذه الأمراض، وإلا فمن أين سيسدد الفلاحون ديونهم؟ وكيف سيأكلون ويصرفون على زراعة المحصول الصيفي، إن صدقت مخاوفهم وأقنّى مرض الأصداء محصولهم؟!

ماذا بعد؟!

بلغت المساحات المصابة بهذا المرض في المناطق الشمالية والوسطى والشرقية حوالي ١٩٠ ألف هكتار من القمح المروي و ٤٠ ألف هكتار من القمح البعلي، وتشكل بجمعيتها أكثر من ١٢٪ من إجمالي المساحات المزروعة بالقمح والبالغة ١,٦ مليون هكتار، وتتوقع التقارير المختصة أن يتوقف نشاط المرض عند ارتفاع درجات الحرارة ليلاً عن ١٥° م ونهاراً عن ٢٥° م، فهل يكفي أن تمتد الحكومة على تحسن حالة المناخ لمكافحة هذا المرض؟!

يجب العمل على اتخاذ إجراءات عملية عاجلة لمعالجة الحقول المصابة وإنقاذ المحصول، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لعدم تعرض هذا المحصول الهام لمثل هكذا جوائح في المستقبل، يجب إجراء الدراسات والبحوث على أنواع البذار وتقييم الأصناف الطرية والقاسية من حيث الحساسية لمرض الصدأ، وتنويع الأصناف المزروعة في المنطقة الواحدة وتوعية الفلاحين عن طريق الإرشاد الزراعي بضرورة إتباع الأساليب الزراعية المناسبة، وخاصة معدلات البذار والري والتسميد. هل ستبقى العوامل الجوية والظروف المناخية حجة لكل مشاكلنا الزراعية؟! لا بد من المتابعة الجادة وتقييم الوضع بكل تفاصيله وبكل موضوعية وواقعية، والعمل على اتخاذ الإجراءات لإنهاء هذه المعضلة، لما لها من أثر سيء على الفلاح والوطن معاً!!

أرقام خلبية للحكومة.. بينما الواقع يزداد سوءاً!

هذه المادة تشكل الجانب الاقتصادي من المداخلة التي قدمها النقابي نزار ديب في المجلس العام لاتحاد العام لنقابات العمال المنعقد في دمشق مؤخراً، وقد ارتأينا نشرها لما لها من أهمية في دحض الأرقام التي تقدمها الحكومة.. المحرر.

◀ **نزار ديب**

بعمليات حسابية متواضعة تظهر الأرقام مدى حالات الارتباك والتقصير والتباطؤ الاقتصادي والتناقض في التصريحات والفساد والخلل في بعض مفاصل السياسة الاقتصادية الحكومية.

أولاً . في مجال التهرب الضريبي:

تدعي الحكومة ووزارة المالية بأن التهرب الضريبي قد تراجع، بينما الأرقام تقول عكس ذلك تماماً، ولنأخذ مثال الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ حسب الجدول رقم (١).

نلاحظ أن نسبة التحصيل الضريبي من حجم الموازنة العامة انخفض: من ٦٦,٥٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٥٨,٣٪ عام ٢٠٠٩، إلى ٥٣,١١٪ عام ٢٠١٠.. وإذا لاحظنا الفارق البسيط في الجباية الضريبية نجد أنه:

في عام ٢٠٠٨ كانت قيمة التحصيل الضريبي كزيادة عن عام ٢٠٠٧ / ٣٧٦,٦٣ مليار ل.س. وفي عام ٢٠٠٩ كانت قيمة التحصيل الضريبي كزيادة عن عام ٢٠٠٨ / ٣١٥,١٤ مليار ل.س. وفي عام ٢٠١٠ كانت قيمة التحصيل الضريبي كزيادة عن عام ٢٠٠٩ / ١٩٤,٢١ مليار ل.س.. وهي أرقام مخجلة لا تعبر عن قيادة حكيمه في التحصيل الضريبي، فالمهرب منه يقدر بـ/ ٢٠٠ / مليار ل.س حسب الإحصائيات الرسمية، وإن هذا التحصيل أكثر من / ٨٠٪ منه هو من القطاع العام، فأين هي خطة وزارة المالية؟ وأين هو القطاع الخاص وضرائبه التي يجب أن تساهم في التنمية الشاملة حسب التقارير الحكومية؟ إن التهرب الضريبي هو خيانة وطنية كبرى.

ثانياً . بالنسبة للإنفاق الجاري:

الحكومة تقول إنها حققت أرقاماً ممتازة في قطاعات الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم ودعم رواتب وأجور وغيرها، والأرقام الموجودة لدينا تخالف هذه الرؤية الحكومية حسب الجدول رقم (٢).

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الإنفاق الجاري انخفض من ٦٨,٤٤٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٦٣,٠٧٪ عام ٢٠٠٩، إلى ٥٦,٦٣٪ عام ٢٠١٠، وهذا يؤكد عدم الاهتمام في القطاعات الخدمية الرئيسة من صحة وتعليم، وعدم وجود زيادة حقيقية في الإنفاق لهذه القطاعات، وأيضاً مؤشر على نزوح اليد العاملة وازدياد حجم البطالة.

أرقام خلبية للحكومة.. بينما الواقع يزداد سوءاً!

ثالثاً . بالنسبة للإنفاق الاستثماري:

ارتفع الإنفاق الاستثماري بالنسبة لحجم الموازنة العامة من ٣١,٥٥٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٣٦,٩٢٪ عام ٢٠٠٩، إلى ٤٣,٣٦٪ عام ٢٠١٠، وهذه الزيادة في الإنفاق الاستثماري يجب أن تعطي زيادة في الإيرادات الاستثمارية وهنا نجد أن الإيرادات الاستثمارية تتناقص أو تتساوى مع بعضها، وهذه معادلة علمية تؤكد قضية وجود فساد وإثراء على حساب المشاريع الاستثمارية، فالقاعدة الاقتصادية تقول إن أي زيادة في الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة في الإيرادات الاستثمارية، وهذا التناقض يدل على أمرين:

الأول: حالات فساد ونهب المال العام.

الثاني: عدم وجود جدوى اقتصادية من هذه المشاريع الاستثمارية.

رابعاً . بالنسبة لعجز الميزان التجاري:

ارتفع العجز في الميزان التجاري السوري من ٣٦/ مليار عام ٢٠٠٨ إلى / ١٣١ مليار عام ٢٠٠٩، وعجز الميزان التجاري للقطاع الخاص بست سنوات متتالية بلغ / ٥٩٩ مليار ل.س وهذا يدل على أمرين:

الاستيراد أكبر من التصدير للقطاعين معاً، وهو مؤشر على ضعف الصناعة السورية.

اعتماد القطاع الخاص على الاستيراد مما يؤكد عدم جدواه الاقتصادية، خصوصاً إذا علمنا أن معظم مستورداته هي من الصناعات التحويلية كالأغذية والكيميائية والفلزات وغيرها، وهذا الأمر قد يؤدي إلى فقدان مدخراتنا الوطنية من القطع الأجنبي، ويحق لنا في الحركة النقابية أن نضع إشارات الاستفهام والتعجب لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي، فقبل صدور قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ كانت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي /٥٪ وبعد صدور القانون أصبح / ٨, /٪ أي بنسبة زيادة / ٨, /٪، فأين ذهبت المليارات من أرباح هذا القطاع؟ وأين هو القطاع الخاص الذي تتسابق الحكومة في تسهيل مهمته؟ لقد أثرى القطاع الخاص على حساب الشعب وعلى حساب الوطن.

خامساً . بالنسبة لتراجع مؤشرات الزراعة:

تراجع الإنتاج الزراعي عام ٢٠٠٧ كما تراجعت المساحات المزروعة مقارنة مع الأعوام السابقة، حيث بلغ معدل نمو ناتج الزراعة نحو -/ ١٠٪/ والمقرر في الخطة الخمسية العاشرة للعام نفسه ٥, /٪، وانخفضت مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من / ٣٣٪/ عام ٢٠٠٥ إلى / ١٧٪/ عام ٢٠٠٨.

سادساً . بالنسبة لبطالة:

الرقم الرسمي للعاطلين عن العمل هو / ١,٣٨٢,١٦٢/ مواطناً ومسجلون في مكاتب الشؤون / ٢٨٨,٥٢٢, /١ مواطن، والمشتغلون / ١٢٦,١٤٠ / أي نحو / ٩,٢٪/ من عدد المسجلين

الجدول رقم (١)

العام	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإيرادات الجارية ضرائب ورسوم	٣٦٤,٩٨٥ مليار	٣٧٩,٣٠٠ مليار	٤٠٠,٤٩٤ مليار
حجم الموازنة	٥٤٨,٣٩٤ مليار	٦٥٠,٠٠٠ مليار	٧٥٤,٠٠٠ مليار
نسبة مساهمة الضرائب	٦٦,٥٪	٥٨,٣٪	٥٣,١١٪

الجدول رقم (٢)

العام	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإنفاق الجاري	٣٢٧,٣٢٧ مليار	٤١٠,٠٠٠ مليار	٤٢٧ مليار
حجم الموازنة	٥٤٨,٣٩٤ مليار	٦٥٠,٠٠٠ مليار	٧٥٤,٠٠٠ مليار
نسبة الإنفاق	٦٨,٤٤٪	٦٣,٠٧٪	٥٦,٦٣٪

- تحقيق نسب النمو الواردة في الخطة الخمسية العاشرة وأن تنعكس على الواقع المعيشي للمواطن.
- مراقبة الإنفاق الاستثماري وتوجيهه نحو تنمية حقيقية ورسد اعتمادات جديدة لمشاريع جديدة.
- زيادة الإنفاق الجاري في قطاع الصحة والتعليم والخدمات العامة.
- مكافحة التهرب الضريبي ومحاسبة المتهربين وفضح أسمائهم عبر الصحف والقنوات الإعلامية.
- مكافحة الفساد وبشكاله المختلفة وفي كل المواقع وعلى كافة المستويات.
- إعادة النظر بالقانون /١٧/ لعام ٢٠١٠ الناظم لعمل القطاع الخاص وخاصة المادة /٦٥/ منه.
- تفعيل اللجان الدارسة للحقوق العمالية الواردة في القانون الأساسي للعاملين في الدولة من طبيعة عمل ومخاطره والجهد والاختصاص الفني...
- إيجاد الحلول المناسبة لتقليص حجم البطالة السورية والاستفادة من قوة العمل السورية كرافد لواردات الدولة.
- زيادة الرواتب والأجور بما يتناسب مع أسعار السوق ومع الوضع المعيشي.
- الابتعاد في التنظيم النقابي عن حماية الفاسدين والمقصرين لأننا حين ننتقد الأداء الحكومي فعلينا أن ننتقد أداؤنا ونعترف بتقصيرنا وظهور حالات الفساد بين بعض النقابيين، مع التركيز على محاربة المركزية الشديدة في اتحاداتنا، والتأكيد على وجود المحسوبة والوصولية والخلل في الكثير من مستويات الحركة النقابية السورية.

● **نقابي بارز**

عضو المجلس العام لاتحاد نقابات العمال

وباء الخصخصة.. والحلول المؤقتة

◀ **حسان منجه**

الخصخصة هي أعرض عناوين الإصلاح الاقتصادي وأكثره تداولاً، وهي أقرب المصطلحات إلى قلب الحكومة وفريقها الاقتصادي في يومنا هذا، ولكن مع ذلك يؤكد الواقع، ويرى العديد من الاقتصاديين الوطنيين في الخصخصة مجرد محاولة شكلية وبأسه لإخراج الحكومة السورية من مأزق فشلها خلال السنوات الطويلة الماضية في إجراء إصلاحات اقتصادية اجتماعية فاعلة تصب في مصلحة الفئات الاجتماعية العريضة، وذلك لاستشراء الفساد في كل المفاصل التنفيذية بالدرجة الأولى، وبالتالي تحولها عن مكافحة هذا الوباء «مرض الاقتصاد الأساسي» بوضعها المشكلة الاقتصادية اليوم في مكان آخر، عبر تحميل آلية الدعم الحكومي المتبعة في السابق، والقطاع العام المخسر «الختيار» مسؤولية فشل السياسات المتبعة في الماضي، كما حمل النائب الاقتصادي «القدر» فشل الخطة الخمسية العاشرة في أداء مهامها، لأن السماء لم تنعم بالأمطار التي أرادها الدرديري لإنجاح الخطة..! لكن الإجابة برأينا على المعادلة الأساسية في نقاش اليوم هي التي تحدد ماهية وضرورات عمليات الإصلاح الاقتصادي الجارية، فهل سياسة الخصخصة التي «يطبل» و«يرزم» لها اليوم هي انعكاس لمتطلبات واقع اقتصادي يتطلب الإصلاح بالكي «الخصخصة» مع كل التطور الحالي في الطب ووسائل العلاج، أم أن هذه السياسة تأتي انطلاقاً من الجو والنتيار العالمي«الدارج»الذي يستسيغ ويطلب اللوج إلى سياسات الخصخصة، ويكون في هذا السياق انتقاماً من التأميم في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، الذي اتبعته الكثير من الحكومات في العالم العربي والبلدان النامية، ووضعت في أولويات برامجها الاقتصادية!!؟

خصخصة بالجملة، هي أبرز سمات السياسات الاقتصادية المتبعة اليوم، فلم يعد الهدف إزاحة عبء هذا القطاع الخاسر أو ذاك

أداء المصارف السورية الخاصة.. تحت المجهر

◀ **قاسيون**

أكد د. أيمن الميداني خلال محاضرة خصصتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية لعرض «موقع وأداء المصارف الخاصة في النظام المصرفي السوري»، أن إجمالي ودائع القطاع المصرفي في سورية نمت من ٦٧٠ مليار ليرة عام ٢٠٠٤ إلى ١.١٩١ مليار ليرة نهاية ٢٠٠٩، أي بنسبة ٧٧.٧٦٪، وفي التفاصيل أوضح أن ودائع المصارف الخاصة ارتفعت خلال هذه السنوات الخمس من ٢٠ إلى ٢٤٠ مليار ليرة، أي نحو ١٧ ضعفاً، ما أدى إلى ارتفاع حصتها من إجمال الودائع المصرفية من ٣٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٢٩٪ نهاية ٢٠٠٩، وأشار الميداني إلى أن ودائع المصارف الخاصة نمت عام ٢٠٠٩ بمعدل ٤٦,٢٥٪. أما ودائع المصارف الحكومية فيبين الباحث أنها ارتفعت خلال الفترة نفسها من ٦٥٠ إلى ٧٩٥ مليار ليرة، أي بنسبة ٢٢٪ فقط، بينما ازادت ودائع المصارف الإسلامية من ٣٥ إلى ٥٦ ملياراً ما بين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، أي بنسبة ٦٠٪.

وفيما يتعلق بودائع العملة الأجنبية في القطاع المصرفي أوضح الميداني أن هذه الودائع ازدادت في القطاع المصرفي ككل من ٦٤ ملياراً في ٢٠٠٤ إلى ١٩٣ ملياراً في ٢٠٠٩، بنسبة ٣٪. ولاحظ الباحث أن انخفاضاً واضحاً طرأ على حجم ودائع العملة الأجنبية في القطاع المصرفي خلال ٢٠٠٩ حيث انخفضت من ٢١١ ملياراً في ٢٠٠٨ إلى ١٩٣ ملياراً في ٢٠٠٩، وقدر الانخفاض بنسبة ٥٥,٨٪ عازياً سببه إلى التراجع الكبير في ودائع العملات الأجنبية في المصارف الحكومية التي انخفضت من ٨٤ إلى ٥٠ مليار ليرة، موضحاً أن ذلك قلص حصة المصارف الحكومية من إجمالي ودائع العملة الأجنبية من ٤٠٪ إلى ٢٦٪ عام ٢٠٠٩.

وفي السياق أوضح الميداني أن ودائع العملة الأجنبية في المصارف الخاصة ازدادت ١٢ ضعفاً خلال خمس سنوات، حيث قفزت قيمتها من ١٠ إلى ١٢٧ مليار ليرة وفاقته بحجمها حجم العملات الأجنبية المودعة في المصارف الحكومية ابتداءً من ٢٠٠٦، وبذلك حسب قوله ارتفعت حصة المصارف الخاصة في ودائع العملات الأجنبية من ١٥٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٦٦٪ عام ٢٠٠٩، ولاحظ الباحث أن دخول المصارف الإسلامية إلى السوق المصرفية حد قليلاً من نمو ودائع العملات الأجنبية في المصارف التجارية الخاصة، حيث انخفض معدل نمو هذه الودائع من ٢٩٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٢,٧٤٪ عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٠,٨٪ في ٢٠٠٩، موضحاً أن المصارف الإسلامية حصلت عام ٢٠٠٨ على ٦,١١ مليار ليرة وعلى ١٥,٦١ ملياراً عام ٢٠٠٩، وهو ما يمثل ٨٪ من إجمالي ودائع العملات الأجنبية في المصارف السورية. واستفاض د. الميداني في موضوع فائض السيولة لدى المصارف الخاصة، موضحاً أن مسألة السيولة العالية التي تعاني منها المصارف الخاصة في سورية يمكن أن تتوضح بشكل جلي عبر استعمال بعض النسب المصرفية

الليبراليون الجدد يخونون الذاكرة..

أقاليم «غازبروم» و«روس نفط» بدلاً من روسيا والاتحاد السوفياتي..



◀ كيريل بينيديكتف (مجلة رجال الأعمال الروس)
ترجمة د. إبراهيم إستنبولي

قرر حكام روسيا الاحتفال بالذكرى الستين لرفع الحصار عن مدينة لينينغراد بطريقة فريدة من نوعها، ففي موسكو راحوا يهدمون قرية ريتشنيك، حيث تقف هناك إلى جانب الضيالات التي يبلغ سعرها ملايين الدولارات، منازل خشبية تعود للعجزة الذين عاشوا الحصار. وفي لينينغراد (بطرسبورغ حالياً)، قاموا أثناء تشييد «مركز أختا» بتفكيك تماثال على شرف أبطال الحصار.

إذا كان شكسبير على حق في قوله بأن العالم بأكمله مجرد مسرح، والناس هم ممثلون فيه، فإنه يصبح صعباً علينا أن نتخلص من الشعور بأننا نمثل في مسرحية مكتوبة خصيصاً لمسرح اللامعقول، فهذه هي الكاميرات التلفزيونية تصوّر لنا حفارات صفراء ماركة «كوماتسو»، وهي تدك جدران المنازل الفخمة المؤلفة من طابقين والباهظة الثمن، منطلقة في هذا من اعتمادها على الغريزة الطبقيّة لشاهدي التلفزيون العاديين. وها هي وجوه العاملين على الحفارات والبلدوزرات منتشية ومفعمة بالإنهام. لدرجة يمكن أن نتخيل كما لو أنهم يستلهمون المبدأ القديم: «السلم للأكوخ، والحرب على القصور».

المحاربون القدامى

لكن الحقيقة تكمن في غير ذلك، لأنهم سوف ينسفون الأكوخ أيضاً - ولو بعد حين - ودون كاميرات تلفزيونية. وأحد تلك الأكوخ يعود للعجوز ذات الثمانين عاماً إيلينا ستيا. ففي عام 1957 كانوا قد أعطوها مع زوجها، المحارب القديم، قطعة أرض صغيرة عند مصب نهر موسكو.. بداية أنشأ الزوجان هناك حاكورة وحديقة صغيرة، ثم شيئا بيتاً من طابق واحد لفصل الصيف.

وثمة الكثير من مثل هذه الأكوخ والبيوت على ضفة النهر، وما زال يعيش في البعض منها أولئك الذين حصلوا عليها في عام 1956، ومن بينهم 84 من المحاربين القدامى في الحرب الوطنية العظمى. أما عدد الذين عايشوا الحصار فأنا لا أعرف بصدق، لكن إيلينا ستيا وزوجها عاشا الحصار بكل تأكيد.

عندما كانا شابين (إيلينا كانت فتية جداً)، كانا من بين أولئك الذين راحوا يقيمون المباريس في شوارع لينينغراد، تحسباً لاحتمال أن يتمكن الفاشيون من الدخول إلى المدينة. أما الآن فإن إيلينا وزوجها يخرجان إلى المباريس التي أقامها أهالي البلدة في وجه المحضرين من المحكمة وضد عناصر القوات الخاصة «OMON» والبلدوزرات، ليس لحماية القرية من الفاشيين، وإنما لحمايتها من السلطات الروسية.

يمكننا فقط أن نتخيل كيف يمكن أن نرظر إلى هذا الواقع المشوه أولئك الذين عاشوا واحدة من أكثر مآسي القرن العشرين بشاعة.

وللعلم فقط، في السابع والعشرين من كانون الثاني الفائت - أي يوم الاحتفال بذكرى رفع الحصار - توقفوا مؤقتاً عن هدم البيوت في القرية.. كنوع من التقدير للمحاربين القدامى، لكنهم عادوا واستأنفوا الهدم في اليوم التالي، دون أي حرج. وأما في بطرسبورغ فالأمر أكثر فظاعة. فهناك كما

الليبراليون الجدد في روسيا يحاولون محو ذاكرة الشعب الروسي وطمس مآثر شهدائه ومحاربيه الذين خاضوا الحرب الوطنية العظمى بكل بسالة وانتصروا فيها وحرروا شعوب العالم من الاستعباد..

هو معروف، يقوم كارتيال «غازبروم» ببناء ناطحة سحاب ضخمة، وقد أطلق الناس عليها على الفور لقب «بيت الذرة»، (وقد سنحت لي الفرصة لأن أسمع تسميات لأذعة بدرجة أكبر بكثير). يجري بناء الناطحة في حي «أوختا»، الصناعي والكثيب بما فيه الكفاية، حيث كان يقوم سابقاً مصنع المدينة. وكان قد أقيم على أرض المصنع تماثال متواضع - عبارة عن مسلّة مصنوعة من حديد السفن الحربية مع لوحة رخامية مثبتة عليها- وقد حفرت على اللوحة الرخامية العبارة التالية:

«المجد للأبطال، عمال المصنع الذين ضحوا بحياتهم في سبيل شرف وحرية واستقلال الوطن في الحرب الوطنية العظمى 1941 - 1945، خلال سنوات الحصار القاسية لمدينة لينينغراد. لتبقى ذكراهم حية في قلوبنا وفي قلوب أحفادنا».

كانت المسألة في السنوات الأخيرة مهمة وملقاة على الأرض، لأن المصنع اشتراه في عام 2007 بعض المستثمرين الذين لم يكن من أولوياتهم الاكتراث بالتماثيل. وعندما نوت شركة «غازبروم» تشييد ناطحتها «بيت الذرة»، قامت بتسليم اللوحة الرخامية إلى متحف المدينة للآثار (ومعها تماثال لبينين الذي كان قائماً في باحة المصنع). وقد تمت الإشارة في وثيقة التسليم بوضوح لا لبس فيه: «لا يوجد أي اتفاق أو وعد بإعادة نصب التماثيل المذكورة بعد الانتهاء من تشييد المركز الخدمي الاجتماعي».

ضحايا الحصار

لم يكن أحد يعلم بذلك لبعض الوقت، لأنهم قاموا بذلك بعيداً عن الأضواء وبطريقة سرية، ولكن الرأي العام عرف مؤخراً بقصة التمثال، فراح أهالي لينينغراد ممن عايشوا الحصار يطالبون مناصرة القضاء. لكن المحكمة قررت اعتبار المسألة جزءاً من التراث الثقافي (العاديات)، وردت طلب ضحايا الحصار. إلا أن الموضوع لاقي صدى واسعاً بعد أن وجه النائب في مجلس المدينة عن الحزب الشيوعي الروسي سيرغي مالكوف استجواباً رسمياً إلى محافظ بطرسبورغ ماتفيينكو. ومالكوف يعتقد أنه من المحتمل أن توجد في المكان الذي كان يقوم فيه التماثال رفات العمال الذين استشهدوا أثناء قصف المدينة بالتقابل. فإذا كان هذا الأمر حقيقياً، وعلى الأرجح أنه حقيقي، لأن دفن الإنسان في لينينغراد تلك الأيام لم يكن بالأمر السهل (ففي ذلك الشتاء القاسي من عام 1941 كانت جميع المداخل إلى بوابة مقبرة سيرافيموف في المدينة مملوءة بالبحث المتجمدة). فهذا يعني أن ناطحة السحاب «مركز أختا» سوف ينهض على الهياكل العظمية بالمعنى الحريّة للكلمة.

لقد تعهد المكتب الإعلامي لـ «مركز أختا» للصحفيين بأنهم في «غازبروم» يخططون بعد الانتهاء من بناء «بيت الذرة» إقامة نصب تذكاري جامع «يقصد تخليد ذكرى أبناء لينينغراد بمن فيهم العمال، الذين قتلوا أبان الحرب الوطنية العظمى، وكذلك شهداء الدفاع عن الأراضي الروسية أثناء الحرب في بحر الشمال».

يكمن تفسير هذه الفكرة الطموحة في أن «مركز أختا» يواجه معارضة مختلف الجهات الناشطة في هذا المجال: من مهندسين معماريين، وخبراء الآثار، واليونسكو، وأيضاً صحفيين وغالبية من سكان بطرسبورغ. لكن الواضح أن «غازبروم» سوف تحقق مبتغاه في جميع الأحوال، وسوف يرتفع «بيت الذرة» البالغ ارتفاعه 400 متر بكل فخر واعتزاز فوق «تدمير الشمالية»، وذلك رغم صراخ المدافعين عن التراث الثقافي.

إلا أن الانتقادات المنهالة من جميع الجوانب قد أكلت «غازبروم» حسب الدلائل، ما جعل موظفي العلاقات العامة في الشركة يكادون يخرجون من جلودهم وهم يحاولون تحسين صورة الشركة. أه، هدموا التماثال؟ إذاً، سيقوم بدلاً منه واحد آخر جديد وأفضل! أفضل بكثير! بل مجمع متكامل من التماثيل! بشرط أن تكفوا عن الوزير قرب الأذن..

الليبراليون الجدد بلا ذاكرة

أترءفون ما هو الجانب الأكثر دناءة في هذه القضية؟ لو لم يدر أحد بموضوع تفكيك التماثال للعمال - الأبطال، لكانت «غازبروم» تفادت ببراعة صرح التماثيل. وهل هو ضروري؟ كل شيء رائع حتى من دون صرح. فشتان بين أربعمئة متر من الزجاج والفولاذ، وبين تصميم معدني بثلاثة أمتار مصنوع من صفيح السفن وبلوحة غير لائقة من الفرانيت.

ماذا تقولون؟ ضحايا الحصار؟ أي حصار؟ وأي ضحايا؟ ولكن، لنأخذ مثلاً، والد رئيس مجلس إدارة «غازبروم» الكسي ميللر. كان ميللر قد روى في إحدى المقابلات معه ما يلي: «جدي لأمي.. أصيب بجرح خطير بالقرب من بلدة مخويا، ومات في المستشفى. كانت عائلتي تعيش كما كل البلاد: جداي حارياً، وأبي عاش الحصار».

أردت أن أقول إن الذين ينوون هدم الصرح وطرد المحاربين من بيوتهم لم يأتوا من كوكب آخر.

أيمكنكم أن تتصوروا حفيد أحد المعتقلين في معسكر أوسفينتسيم، الذي صار مليارديراً ثم قام بشراء الأرض التي كان المعتقل قائماً عليها من أجل بناء مركز تسليّة ولهو؟ وأنا أيضاً عاجز عن تخيل ذلك.

علماً أن الأمر مع معسكر أوسفينتسيم، والحق يقال، أكثر تعقيداً بكثير: فالرأي العام العالمي لن يسمح بذلك. لأن كارثة أوسفينتسيم معروفة جيداً في جميع أنحاء العالم. حتى إنه معروف أن الجيش السوفياتي هو الذي حرر المعتقل.

ولهذا نجد الصحفي في جريدة The Wall Street Journal المرموقة مارتيسين سو تصباك يستشهد بمقالة «أوسفينتسيم: لا مبالاة المحررين»، وفيها شهادة النزليتين في المعتقل سابقاً كازيميرا فاسياك وحنة فارداك تعلنان أن الجنود السوفيات لم يساعدهم بشيء: «لقد رجوناهم أن يعطونا ولو قطعة من اللحم، لكنهم قاموا فقط برمي العظام في التلج».

من الواضح أن المقالة مأخوذة من صحيفة يوليوية. إلا أنها ستصبح أيضاً في متناول يد قراء The Wall Street Journal.

لا بد أنكم تفهمون أنه من الصعب جداً نكران حقيقة أن الروس هم من حرروا أوسفينتسيم، وذلك نظراً للشهرة الدولية لـ «مصنع الموت» ذاك.

هل العالم مطلع بدرجة أقل بكثير على مأساة حصار لينينغراد؟ لا، هم كانوا يعرفون يوماً ما، إذ سبق وجاء ذكر الحصار في خطابات بعض الزعماء الغربيين، مثل ريتشارد نيكسون، كما أن المسؤولين عن الدعاية في الاتحاد السوفياتي السابق بذلوا الكثير من الجهد في سبيل نشر المعلومات بخصوص مأساة لينينغراد وبطولة المدافعين عن المدينة المحاصرة، إلا أن كل شيء انتهى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

لقد سقطت قصة الحصار في تقب أسود، كما هي الحال مع جزء كبير من تاريخ روسيا بشكل عام. ففي تسعينيات القرن العشرين كان الإعلاميون الليبراليون إذا ما ذكروا حصار لينينغراد، فإنما لكي يلقوا باللائمة مرة أخرى على السكرتير الأول لشعبة الحزب الشيوعي (البالشيضي) في لينينغراد، الأمين والهويّ لسنتين الرفيق جدانوف، الذي كان أثناء الحصار «يشرب الخمر بكثرة، ويأكل كثيراً، ويلعب كرة التنس لكي يخفف من وزنه الزائد». وأيضاً لكي يتهموا ستالين ونظامه مرة أخرى بالوحشية: لو أنهم، كذا، قاموا بتسليم لينينغراد للألمان، لكان من الممكن تحاشي سقوط غير مربر للضحايا. يا لها من سذاجة مذهلة - ما كان هتلر ليبقي على أحد حياً. ففي الوثيقة الصادرة عن قائد القوات البحرية الألمانية الموقعة بتاريخ 29 أيلول عام 1941 والمتعلقة بتدمير مدينة لينينغراد كان الكلام واضحاً: «يجب محاصرة المدينة بشكل محكم و.. ويجب تسويتها مع الأرض عن طريق القصف المدفعي ومن الطائرات، وأما محاولات تسليم المدينة فيجب رفضها بصورة قاطعة. فالهدف في هذه الحرب القائمة هو حق البقاء، لذلك لا مصلحة لنا في بقاء ولو جزء من السكان أحياء».

قد يستطيع الإنسان أن يحيا بلا ذاكرة.. لكنها ستكون عندئذ مجرد حياة عادية وبسيطة، إذ سيكون بمقدوره أن يأكل وأن يشرب، وربما أن يتكاثر، لكن بلاذراً من دون ذاكرة يكون مصيرها الزوال.

أهالي لينينغراد بين النازيين القدامى.. والجدد

كان الألمان يدركون مغزى ما هو حاصل عند مداخل لينينغراد بدرجة أفضل بكثير من مفكرينا الليبراليين. الهدف هو «الحق في البقاء». وقد دافع أهالي لينينغراد عن حقهم في البقاء بفضل تضحياتهم الجسدية والروحية. أما في التسعينيات من القرن الفائت فقد صار الحديث عن بطولات المدافعين عن الوطن أمراً غير مطلوب: بل أصبحوا يتحدثون أكثر وأكثر عن سرايا العقوبات والجرائم الوحشية لعناصر وضباط قسم مكافحة الجاسوسية.

فهل من المستغرب أن ينسى العالم بسرعة كبيرة حصار لينينغراد، طالما أننا في روسيا نادراً ما نذكره؟ كان عدد الذين قتلوا من جراء الحصار مليوناً ومائتي ألف إنسان. ماتوا من البرد والجوع والأمراض.. والصمود.

ومع أن محكمة نورنبرغ الخاصة بمجرمي الحرب كانت قد أشارت إلى أن عدد القتلى بلغ 650 ألفاً، إلا أن الأبحاث التي أجريت مؤخراً تشير إلى أنه تم تخفيض الرقم إلى النصف.. مليون ومائتي ألف شخص.

كان عدد السكان في مدينة لينينغراد قبل الحرب يبلغ حوالي ثلاثة ملايين شخص. وبعد رفع الحصار نهائياً عن المدينة لم يكن عدد السكان يتجاوز 560 ألف شخصاً. وإذا أضفنا مئات الآلاف الذين تم إجلاؤهم، فهذا يعني أن الباقي قد ماتوا بسبب الحصار.

أنتذكرون دفتر يوميات تانيا سافيتشيفا؟ كان ثمة تسع صفحات دوتت فيها التلميذة ذات الاثني عشر عاماً أسماء أقربائها الذين ماتوا وتوارخ وفاتهم. ومن بين تلك الأسماء نذكر: «ماما، 13 أيار، الساعة 7.30 صباحاً من عام 1942. مات جميع أفراد آل سافيتشيف. وحدها تانيا بقيت حية».

كان يُظن بأن مثل ذلك الجرح لن يندمل لفترة طويلة جداً. فمن هو الذي يستطيع أن يمحو من ذاكرة الأمة مأساة بمثل هذا الحجم؟

وها هم يمحوون. فالذاكرة التاريخية غير موجودة عند أولئك الذين يصدرن القرارات بهدم القرية في موسكو أو بإزالة التماثال في بطرسبورغ (لينينغراد). فكل ما له معنى بالنسبة لهم هو الريح الاقتصادي ودورة رأس المال والاستثمارات.

وأما من يقوم بتنفيذ تلك القرارات: مهندسون وعمال بناء، ورجال أمن - إنما تحركهم اعتبارات أخرى: الانضباط والتزاتبية، وعدم الرغبة بمعارضة القيادة. لكن ذكرتهم أيضاً ممسوحة.

ينشأ انطباع كما لو أن البلاد بأكملها خضعت لعملية استئصال الفص الجبهي.

فمدينة لينينغراد صمدت بالدرجة الأولى لأنها ظلّت في أحلك وأقسى الظروف مدينة حاملة للتراث والتقاليد الوطنية التاريخية. ففي شهر كانون الأول الرهيب من عام 1941 قام مدير متحف إرميتاج الأكاديمي أوريبيلي بتنظيم لقاء احتفالي بمناسبة ذكرى مرور خمسمائة سنة على ميلاد الشاعر والعالم أليشير نافوي. وقد قام المستشرق نيكولاي ليبيديف بقراءة ترجماته لأشعار نافوي. وقد اضطر أصحاب ليبيديف لحمله على أيديهم إلى القاعة.. كانت لديه أقسى درجة من درجات الهزال. وقد تعرضت المدينة والمتحف أثناء الاحتفال للقصف، إلا أن أحداً من الحاضرين لم يغادر القاعة.

آخر.. وأعمق الكلام

قد يستطيع الإنسان أن يحيا بلا ذاكرة. لكنها ستكون عندئذ مجرد حياة عادية وبسيطة، إذ سيكون بمقدوره أن يأكل وأن يشرب، وربما أن يتكاثر، لكن بلاذراً دون ذاكرة يكون مصيرها الزوال.

لذلك إذا ما ظهر على الخارطة بدلاً من روسيا بعد مرور عشرين سنة «إقليم غازبروم» أو «إقليم روسنفط» وغيرها من التشكيلات الاحتكارية، فالمدن في ذلك سوف نكون نحن الذين نسينا تاريخنا. نسينا الحصار. ■■

ربما..!

الحياة على

«الفييس بوك»

«الفييس بوك» عش دبابير ويجب الحذر، هذا ما يؤكد الجميع، لكنه استطاع خلق حياة كاملة في فضاءه، مستمراً كل إنجازات الإنترنت، فهو يجمع جميع أشكال التواصل والحضور الافتراضيين: الدردشة والتدوين والبريد الإلكتروني.. ولم يكن ليكون له ما كان من الحضور لولا مأساة التوحد التي تبين أن جميع سكان هذا العصر يعانون منها، ويبدو لو جئنا لنضع اسماً لهذا العصر كأسماء العصور السابقة فلن نجد أبغ من: عصر المتوحدين! كل هذا الاهتمام الذي أثاره هذا الموقع الذي ملأ الدنيا وشغل الناس يأتي من فقداننا للحياة الاجتماعية بمعناها الحقيقي، وتحويلنا إلى كائنات منفية ومغترية حتى في بيوتنا. جاء «الفييس بوك» ليعالج حاجة التواصل بهذه الطريقة التي اقترحها، وهي عموماً طريقة رائعة، ينصهر في بوتقتها: الحب والصدقة والنضال والتسليق، كلها جنباً إلى جنب. أظن أن جمالية هذا الموقع تكمن في أنه مثل الكتابة يسمح لك بالتفكير على العنان، هكذا فإن جميع أعضائه مكشوفون ومفضوحون، كما تفعل النصوص بكتابتها.

يبقى هذا الموقع إشكالياً ومحل خلاف في كل شيء، فإن أثبت نجاحته السياسة الساحقة في المظاهرات الكثيرة التي قامت في عدد من دول العالم بسببه، فإنه أيضاً حارق للوقت وجالب للإدمان..

الحضور الأبرز للكتاب من مختلف الأجيال، فهؤلاء الذين يعيشون تهميشاً لا نظير له وجدوا مكاناً للحضور والتفاعل، كما لو أنهم في مقهى، مقهى مفتوح على الجغرافيا، في عالم ضيق على الفن والأحلام. تقول الحياة على «الفييس بوك»: «كم أننا غرباء في هذا العالم»!

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

إنهم يقترفون الرحيل

بخاري الذي عشق العربية

هذه الدعوة بداية دخوله إلى العمل الأكاديمي، حيث ترجم لأول مرة قطعاً أدبية من الأوزبكية إلى العربية مباشرة بعدما كانت الترجمة قبل ذلك تمر عبر اللغة الروسية. تعززت جهوده الأكاديمية بعمله أستاذاً زائراً وخبيراً في جامعة الكويت عام ١٩٨٢، حيث ساهم في تطوير بحث حول الصوتيات العربية بما يعرف بالكلام المركب صناعياً والحاسوب.

كان أول من عمل على تحويل الكلمات المكتوبة إلى صوتية بواسطة الحاسوب، وتوصل إلى تقطيع الأوزان الشعرية (عروضياً) بواسطة الحاسوب. من أبرز الأعمال التي أنجزها بخاري مجموعة من الموسوعات من بينها موسوعة الحديث النبوي الشريف، وموسوعة شعرية عن نزار قباني، والموسوعة الشعرية من العصر الجاهلي إلى العصر الحديث بالتعاون مع مجمع أبي ظبي وأعمال أخرى.

رحل المفكر السوري برهان بخاري يوم الجمعة الماضي عن عمر ناهز ٦٩ عاماً مخلفاً وراءه مشاريع هامة بحاجة إلى من يترجمها إلى واقع، وقد عرف عن المفكر الراحل عشقه للغة العربية واهتمامه بها حيث وضع الأسس العلمية لأول معجم أوزبكي عربي وعربي أوزبكي، وقد أغنى المكتبة العربية بمؤلفات هامة.

ولد بخاري بدمشق عام ١٩٤١ ودرس الفلسفة واللغة الإنكليزية في جامعتها ثم قام بتنفيذ مشروعه الخاص بمحو الأمية للكبار وأعد بعد ذلك مناهجه لتعليم اللغة العربية للأجانب وتعليم اللغات الأجنبية.

وفي السبعينيات من القرن الماضي بدأ مشروعه الخاص بمحو الأمية لدى الكبار في سورية، حيث كان يزور القرى ويوزع مؤلفاته مجاناً، كما أعد بعد ذلك مناهجه لتعليم اللغة العربية للأجانب وتعليم اللغات الأجنبية للعرب.

وفي عام ١٩٧٩ دعي بخاري إلى طشقند عاصمة أوزبكستان للاشتراك في العيد الألفي لابن سينا فكانت

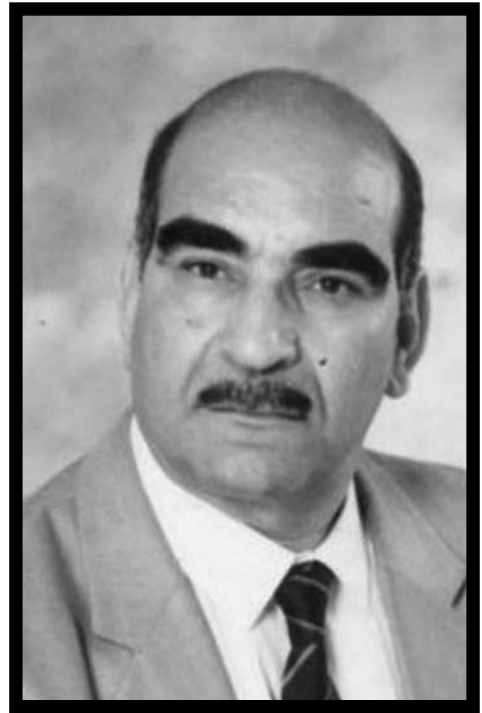
الجابري يطوي أوراقه... ويرحل

في أوليات وأساسيات النظرية إلى الأسس الأستيمولوجية للمعرفة الإسلامية، حيث دفع الجابري خطاب النهضة العربية من نقد «الفكر الإسلامي» إلى نقد «العقل الإسلامي».

غادر الجابري ألمانيا وهو مستمر في عطائه الفكري، حيث كان منهكاً في مشروع جديد هو «فهم القرآن الحكيم» الذي قدم من خلاله نظرة جديدة للنص الإسلامي المقدس، باعتباره الإطار المرجعي الأساسي للعقل الإسلامي، معتمداً على المناهج الأكثر حداثة في العلوم الإنسانية. ومع اكتمال الجزء الأكبر من هذا المشروع، رحل الجابري مخلفاً لنا إرثاً نقدياً مفتوحاً للجدل لدى الناطقين بلغة الضاد، وتاركاً فراغاً في ساحة فكرية مازالت الظلامية تشغل مساحتها الأكبر.

أربعون عاماً من البحث والكتابة وطرح أكثر الأسئلة خطيرة وراهنية انتهت يوم الاثنين الماضي برحيل الباحث المغربي محمد عابد الجابري، صاحب أحد المشاريع النقدية التي أنتجها الفكر العربي في القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين.

ابتدأ الراحل مشروعه منذ سبعينيات القرن الماضي مع كتاب «العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي» طارحاً إشكالية التراث الإسلامي وضرورة تقديم مقارنة معاصرة له لتأصيل مشروع الحداثة في البنية المعرفية العربية الإسلامية، وقادته محاولاته تلك إلى نتيجة مفادها: «لا نهضة فكرية ممكنة من دون تحصيل آلة إنتاجها، أي العقل الناهض» فبدأ بمشروعه المعروف «نقد العقل العربي» بمجلداته الأربعة التي أثار تولا تزال تثير الكثير من الجدل بين المهتمين بالتراث، وأحدثت لغماً كبيراً



ركن الوراقين

الرماد الحار

يشغل التوثيق لسباق التسليح النووي بين مختلف الدول الكبرى مكان الصدارة في كتاب «الرماد الحار» حيث يقوم الصحفي السوفييتي الشهير فسيفولد أفتشينيكوف بأسلوب يجمع بين الجنس الوثائقي والقص البوليسي السياسي بسرد المراحل الدراماتيكية من السباق لامتلاك السلاح والتقنيات النووية الذي جرت فصوله أثناء الحرب العالمية الثانية، وشاركت فيه فرنسا وإنكلترا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. كما يكشف الكاتب عن جذور السياسة الأمريكية في الابتزاز النووي التي لم تكن موجهة ضد الاتحاد السوفييتي وحسب، بل ضد حلفائها العسكريين والسياسيين بمن فيهم فرنسا وإنكلترا. الكتاب من ترجمة المترجم المبدع د. إبراهيم استانبولي، وصدر عن «الهيئة العامة السورية للكتاب»، وسيكون لقاسيون وقفة مطولة في قراءته وعرضه قريباً.

السرد والكتاب

ملحقاً بمجلة دبي الثقافية، صدر كتاب «السرد والكتاب» للأديب العراقي محمد خضير الذي يحاول أن يرصد آفاقاً جديدة في الكتابة عن الكتابة، متطوعاً إلى لغة أكثر تجريباً، ألا وهي لغة الأدب التي يرى المؤلف أنها تحرر الكاتب من الشخصي والذاتي إلى الموضوعي. ويقوم بالتعريف على النظريات ذات العلاقة بقضية السرد.

قسم خضير كتابه إلى قسمين: الأول عن السرد واستعمالاته، والثاني عن استعمالات الكتاب. وكلا القسمين جاء نتيجة جمع كتابات متفرقة في وقت تأليفها، ولكن يجمعها وحدة الموضوع. يذكر أن محمد خضير قاص وناقد أدبي من مواليد البصرة عام ١٩٤٢، صدرت أولى مجموعاته القصصية عام ١٩٧٢ بعنوان «المملكة السوداء»، واتبعتها بأربع مجموعات قصصية، فضلاً عن العديد من الكتابات النقدية، ورواية بعنوان «كراسة كانون».

في شؤون العاشقين.. وعن الاحتجاج الذي أصبح واهناً



◀ قيس مصطفى

في الفضاء الإلكتروني نرتجل الكلام، نشتم ونصرخ، ونقول آراءنا بحرية كاملة ونتنفس ما نعتقد أنه الصعاء لنعود من بعد ذلك فصاميين حتى النخاع إلى العالم الأرضي المصاب بمرض من شياطين تقف في مواجهة كل شيء نريد أن نفعله. وعندما نجلس في مراجعة مع الذات نرتد إلى أصولنا ونرتدي عباة تدعي طول الوقت أننا نعيش لتخلص منها. نحن أبناء الحرية المهضمة. نفتش عن متفسسات واهية مستعنين بتقنيات همها الأول الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن مجتمعاتنا للاستفادة منها في صناعة إعلانات وبرامج تلفزيونية لتهدئنا نحن الذين يعتبرونا وحوشاً بشرية. تابع فضائية «العربية»، وانظر كيف تصاغ الأخبار، وكيف تدفع أموال طائلة لاقناع العرب (الإرهابيين) بإعلانات متقنة الصنع كيف يعودون إلى أدميتهم، وكيف يقصون أظافرهم وينزعون مخالبيهم. وهذه الإعلانات بالتأكيد موجهة ضد فكرة المقاومة وليست ضد فكرة الإرهاب.

هل تخبط البشرية مرحلة البحث عن الحب؟ هل نحاج لوزارة تعنى بشؤون العاشقين بخطة خمسية ما. بالتأكيد لسنا بحاجة إلى ذلك. ولكنه من الممكن ترك الناس يحيون كما يشاؤون كي تنتهي من الجوع العربي الزمن للجسد والحالات المرضية التي ترافقه. ولكن من الضرورة حماية الكتاب الذين يحاولون الكتابة من منطلقات جمالية وثقافية عن الجسد. إذ لا يجب تركهم وحيدين في مواجهة ثقافة أحادية لا ترى إلا نفسها.. دعوهم يعملوا، دعوهم يمرروا.

إخوانيات الصحافة الرياضية

◀ منارديب

لا أدري لما تبعت الصحافة الرياضية على الابتسام بالنسبة لي، إذ أجد كتاب زوايا بالبذلة وربطة العنق أو بالشداشة والحطة والفقار يوجهون رسائل أو دعوات، بلغة أقرب إلى التثرثرة وأحاديث المجالس، ولاعبين بعضهم لا يحمل الشهادة الابتدائية يدلون بتصريحات خطيرة بالبنط العريض، ومدراء نواد وفرق لا أعرف ما هي مهنتهم بالضبط لأنني لا أعتقد أن هذه مهنة يعلنون عن قرارات يعتقدون أنها ستغير مصير البشرية.

وكله كوم والأستوديو التليلي كوم، إذ نلتقي بلاعبين سابقين بعضهم صار مدرباً وحكام منهم ضباط وإداريون، يشرحون ما هو مرثي، بمصطلحات تحاول أن تبدو متخصصة لكن العامل البسيط يعرفها، والمضحك أن توقعات هؤلاء المحللين غالباً ما تخيب، ويبدو الأستوديو أشبه بجلسة في مقهى بعد انتهاء مباراة حيث يتشارك جمهور المشجعين الروح نفسها ويرددون ما هو معروف، يظهرون تحيزاتهم ويغضبون أو (يزنبرون) على منافسيهم الخاسرين.

ومن اللافت أن الصحافة الرياضية واسعة الانتشار في الخليج، فهذا الهوس الذكوري (مع الشعر النبطي والحفلات الغنائية الرجالية مئة بالمئة) هو المتعة البريئة وغير المكروهة، لكن أندية هذه الدول المدججة بالمحترفين الأجانب تذوق الهزيمة تلو الأخرى في المنافسات الدولية، رغم أن بعض هذه الأندية يحمل ألقاباً فخمة مستمدة من أدب الصحافة الرياضية، أما المنتخبات التي يصرف عليها الملايين فبالكاد تصل إلى الأدوار الأولى في كأس العالم لتتهطل وتعود.

من الشائع أيضاً في الدول النفطية أن يتولى الأمراء رئاسة الأندية إضافة إلى المنتخبات (رعاية الشباب: كم هو رومانسي هذا التعبير)، ولأن الأندية كثيرة والمال وفير فإن الأعداد الكبيرة من الأمراء ستجد لنفسها وظيفة وصفة وشيئاً يشبه العمل، هكذا ستطلق التصريحات التي سيشيد بها صحفيون رياضيون من الأخوة العرب وبعض المتعلمين المحليين الذين وجدوا لأنفسهم عملاً، فهاهم يلومون لا عباً ويتنون بحكمة أمير يعود كل الفضل إليه مع أنه لا ينزل إلى أرض الملعب، أما كبش الفداء على الدوام فهو المدرب الأجنبي المستورد ذو التكلفة الباهظة والذي لم يستطع أن يقدر بشكل صحيح مواهب وعبقريته اللاعبين الوطنيين. بالمحصلة هذا هو الشأن الوحيد المتاح للتداول وهذه هي الانتصارات الوحيدة الممكنة للتحقق.

■ ■

عادل خضر:

العمل الجسدي يحتوي على متعة نقية صافية

◀ حوار: مهني دليقان

يتحدث التشكيلي عادل خضر بلغة عميقة نفاذة، لا تقل بلاغة عن لغته في محترفه، إذ قلما نجد لدى التشكيليين من هو قادر على الحديث عن شغله بهذه القدرة التي يمتلكها هذا الفنان.. هنا حوار معه..

كيف تصف الدور التعبيري الذي تلعبه الخامة المختارة في تشكيل عملك، وهل يتوقف اختيارها على ضرورات تقنية أم أن للخامة أبعاداً أخرى؟

منذ البدايات الواعية للإنسان استخدم ما توفر له في الطبيعة من مواد جاهزة كي ينقش أو يمثّل عليها ما يريد التعبير عنه من أفكار تواصلية مع الآخرين (الأحجار-الطين-الخشب-عظام الحيوانات..). وفي العصر الحديث الصناعي أنتج لنا مواد جديدة (معدنية- بلاستيكية- ورقية- وطلائط متنوعة وصولاً إلى الفيديو وأجهزة الحاسوب..). إذا إن الخامة هي بالضرورة حامل التعبير الفني، وكل مادة أو خامة لها طاقة وتأثير على المتلقي تتعلق بطبيعتها الميكانيكية والفيزيائية والكيميائية ويبقى على الفنان أن يجيد الاختيار الذي يحقق التوافق والتوازن بين الفكرة، وما تحمله من دلالات حسية ونفسية، وبين قابلية التشكيل والتكوين، وهنا على الفنان أن يكتسب المهارة والتقنية اللازمة والأسلوب المتميز للتعامل مع هذه المواد، وأن يكتشف ويفجر طاقاتها الكامنة، وهذا حال جميع الفنون فآلة العود أو خشبة المسرح أو الكاميرا أو اللغة.. هي جميعها أوعية وأدوات للتعبير والمعرفة.. وأنا من الذين يرغبون في البحث واكتشاف إمكانيات كل ما يقع تحت يدي من مواد وخامات لأوظفها في التشكيل الفني.

في السنتين الأخيرتين عملت بكثافة على خامة الحديد هل من رابط بين المدينة وتضخمها وبين الحديد بقساوته ولعانه؟

توظيف الحديد فنياً يعود إلى ما قبل تضخم المدن واتساعها، ولا أرى رابطاً بين الاثنين، كل ما يشغلني هو مقدرة هذه الخامة أو تلك على أن تجسد أفكاراً وتمنحني حرية في التشكيل والتعبير الحديد نعم قاس وجاف وأنا ممن يستمتع بعناد وقساوة المادة، فهي تستنفر كل طاقتي في العمل وهذا ما يحقق لي المتعة والبهجة في إنجاز العمل الفني، كما أنني أعتقد أن العمل الجسدي يحد ذاته يحتوي على متعة نقية صافية، وهو يمنح الفنان شعوراً جمالياً حراً وخلاقاً ويزوده بشحنة عاطفية، لها تأثير كبير على المنتج الفني، وأعتقد أن جميع الخامات وبشكل مجازي هي أرواح ولها أحاسيس ومشاعر وعلينا أن نقيم معها علاقة حب لتبدلنا إياها.

في شخوصك الحديدية الرؤوس كلها، إلا ما ندر، منكسة هل لأن الإطراق يحمل طاقة تعبيرية أقوى؟ أم هو موقف من الحياة؟

إن الرأس في جسد المنحوتة بؤرة جذب شديدة التأثير على المتلقي، وتحديد الوجه، فهو المرآة التي تعكس الشعور والوجدان الداخلي وحالات التعبير الإنساني المختلفة، فالمتلقي يتجه نحوه مباشرة لامتلاك مفتاح قراءة العمل الفني، ومن ثم الفوص في



أعماق ومدلولات المنحوتة، هذا شبيه بتصرف الإنسان حيال لقائه أول مرة بشخص آخر لا يعرفه. بالعودة لسؤالك عن الرؤوس المنكسة، بالتأكيد لا أعني فيها حالات الانكسار إلا القليل منها، مع احترامي لهذه الحالات كونها تمثل حالة إنسانية طبيعية. إن شخوصها في الغالب تحمل أسئلة حياتية وإشكالية وهي تميل برؤوسها إلى الأسفل نعم، ولكن في حالة من التفكير والتأمل العميق، وفي حياتنا لاحظ عندما تطرح سؤالاً صعباً على إنسان فغالبا ما يحن رأسه وينظر إلى الأرض ليعيد التشويش البصري الذي حوله، وليأخذ فسحة أوسع من التفكير قبل الإجابة.

أما موقفني من الحياة فأردد ما قاله جبران: «إن الحياة لا تقيم في منازل الأمس».

«ما فهمت شي» كثيرا ما نرددنا - كشباب - تدي ووقوفنا أما عمل تجريدي بحث، وبياتنا الجواب أحيانا بأن علينا أن نبحث عن إحساسنا تجاه العمل لا عن فهمنا له، هل لهذه المعادلة من حلول؟

سؤال ليس بالسهل وعلي الاختصار والقول بأن الإنسان منذ البدايات الأولى استخدم أدوات تعبير متعددة ومختلفة، بدءاً من الإشارة والإيماء والرمز والصوت والرقص وصولاً إلى اللغة، وهذه الأخيرة كانت حاسمة بتطور عقل الإنسان ونمو تفكيره ومعارفه. إذا دققنا في أدوات التعبير المشار إليها نجدها قائمة من حيث البناء على الشكل «لغة الفن التشكيلي في العصر الحالي»، فإذا تمت المقارنة نجد التشابه على النحو التالي: عناصر التشكيل كما نعرفها حالياً (النقطة، الخط، الحجم، الأبعاد، الضوء، اللون، المساحة، النسب، الملمس..). هي ذاتها تقريبا التي استخدمها الإنسان في بداياته الأولى، فهناك إذا لغة تشكيل مشتركة ما

زالت مستمرة، مع فارق درجة نمو وتطور الفكر البشري المطرد والقائم على تقدم وسائل العمل وتطور العلوم وخاصة التطبيقية كالفيزياء والميكانيك والرياضيات..

وإذا ما استعرضنا هذه التغيرات نجدها تمت على النحو التالي: على جدران الكهوف يظهر استخدام واضح لأدوات التشكيل عبر التصوير والنقش والحفر، حتى اللغة أتت بأشكال ورسوم وخطوط (الهيروغليفية - المسمارية..). ثم جاءت مرحلة الصورة والتمثال للعبادة خوفاً من ظواهر الطبيعة غير المفهومة بتقليباتها، وصولاً إلى ديانات التوحيد وهي مرحلة متطورة، بالانتقال إلى التجريد حيث أصبح الإله مجرداً عن الملمس والمجسد وانتقل إلى المتخيل فككرة وقد سيطرت الأديان لفترات طويلة على الفنون واتخذت منه وسيلة هامة للقراءة والنص والتكريس، وتم إخضاع الفن كأداة للتفسير والتفهم والتوضيح والتي مازلتنا متأثر بها إلى الآن كقولك في سؤالك «ما فهمت شي» إلى أن خطا الفن في بداية القرن العشرين مع بيكاسو وماتيس وآخرين خطوة حاسمة باتجاه تنقية الفن التشكيلي من لغة المحاكاة التقليدية (طبيعية- بورتريه- قصص دينية- أدبية.. الخ)، واتجه الفن التشكيلي نحو الابتكار والتجديد وتقيل مخيلة الفنان والعودة به إلى منابع الطاقات التعبيرية البريئة، عبر بناء تشكيل فيه حدائث ومستجيب لمغيرات الواقع وتطوراته، وللمشاعر الداخلية والأفكار الجديدة للإنسان، بحيث أصبح المضمون والمعنى «الفهم» نابعا من بنية العمل التشكيلي، فهو صامت ومحسوس بعيداً عن لغة اللفظ والأدب وبهذا يحل محل (أفهم أو لا أفهم)، أرى وأحس وأستمع وأتأثر. ودعني هنا أستر من مقال للكاتب بلند حيدري حول هذا الموضوع «أنت تسمع صوت العصفور وتطرب له ولكن لا تفهم ما يقول».



ثروة وطنية يجب تأميمها».

يتحدث صالح عن أسدقائه، وعن بيته، وعن شريكة حياته نادية خليل التي يدين لها بالفضل الكبير في عمله، حيث يقول: «لولا نادية لما كنت لأنجز هذا العمل كله»، ثم يتحدث عن البيت والحارة.. الفيلم يقدم، بلغة بصرية مدهشة، مادة وثائقية في غاية الأهمية عن رجل كرس نفسه لخدمة الثقافة العربية.

بين قوسين

التأبث

والتأبثون



◀ جهاد أسعد محمد

تثبت «التوابت» المتلاحقة التي «يعلنها» بين الحين والآخر العديد من مشاهير ومغموري العاملين في الفنون والآداب والسياسة، أن قسماً لا يستهان به من الناشطين في هذه المجالات الإبداعية على قدر ضئيل من الوعي والثقافة واليقين بما يفعلون، وأن الوجود الفيزيائي «التاريخي» لهم في مواقع فكرية أو إبداعية أو اجتماعية محددة لفترات متفاوتة، لم يكن وجوداً صميمياً وعضوياً، مرتبطاً بمشروع أو بفكرة أو بغايات عامة كبرى، بقدر ما هو ظريفي وطرائق وانتهازي، ساهمت في إنتاجه على هذه الشاكلة عوامل عدة مؤثرة، يأتي في مقدمتها الظرف الموضوعي التاريخي أو «الموضة الدارجة» المتزامن مع سيادة الأمية بشكل عريض من جهة، وعدم تكافؤ فرص إثبات الذات لموهوبي شرائح المجتمع المختلفة من جهة أخرى.. وعلى هذا الأساس فإن اختراق وزعزعة الأفكار العدمية للقناعات الهشة لدى معظم فقيري الوعي من المشاهير باتجاه تغيير نافذة وطبيعة الارتزاق، من باب «الحلال والحرام»، و«الثواب والعقاب»... أمر بغاية البساطة!

المشكلة في «توبة» هؤلاء العابرين في حقل الإبداع على اختلاف سرعات عبورهم، أنهم يساهمون بصورة فاعلة في تكريس فكرة ظلامية أنتجها غلاة الكهنوت المتزمت لبعض الديانات المتأخرة دون أن يستندوا لنص واضح وصارم، وهي أن مزاوله العبد من الفنون أمر محرّم، وبالتالي يصبحون نموذجاً حياً للعاصي التائب، وحجة وحرية ومثالاً بيد العدميين لتثبيت ونشر أفكارهم ومشاريعهم الرجعية بسهولة أكبر في أوساط ينهشها الجهل والخوف والفقر منذ زمن طويل، وما نحن في كل يوم، يطالعنا نائب جديد.. يفاخئنا ممثل معتزل تحول إلى داعية، يسرد تفاصيل مسيرته من الضلال (الفن) إلى التوبة، وتعظنا «الحاجة فلانة» الممثلة والراقصة سابقاً والتي تسعى بكل الوسائل بما فيها الوعيد لسحب أفلامها من التداول، بضرورة العودة إلى الطريق القويم، وينشر أحد السائرين السابقين في ركب اليسار كتاباً عن مخاض انعطافه التاريخية إلى اليمين بامتداداته المتبلرة والمتأمركة، ويصعقنا مغن من عصر الكليب بتغيير هيئته وانضمامه إلى فرقة «إنشاد» أو إلى صومعة ما، داعياً جميع زملائه السابقين ليحذوا حذوه.. وهكذا ودوايك..

فضيلة هذه الظاهرة الحاضرة بقوة اليوم، بسبب المناخات الاجتماعية والسياسية السائدة وما نتج ويتج عنها من خيبات وانتكاسات عامة وشخصية، أنها تقض بعض أسباب وجود فجوات وانزلاقات كبيرة في المنجز الإبداعي والاجتماعي العربي الحديث بمختلف تفرعاته الفكرية والفنية والأدبية والسياسية، الذي لم يرتق في غالبية لمستوى التحديات القائمة، وتكشف عن سطحيته وعفويته وقصوره، وتعري شريحة واسعة من متسبدي المنابر والمواقع المؤثرة ومحتكري الحضور «التاريخيين»، وتفتح الإمكانية للماء الفراغات التي ستأخذ بالتزايد، بنوعية أكثر عمقا ووعياً وتعهداً ويقيناً من الكادرات الموهوبة والمبدعة.

لقد شكلت الفنون والآداب الراقية بأنواعها المتعددة تاريخياً، الترجمان التعبيري للأديان القديمة بروحيتها وفلسفتها ومسار نشوتها وتطورها، وظلت ملازمة لها ومعبرة عن طقوسها المختلفة طوال عدة آلاف من السنين، لكن عوامل متعددة نضجت في القرون الوسطى أدت إلى الفصل القسري بينهما، فسار كل منهما في طريق مختلف، واليوم هناك من يحاول بطريقة منظمة تعميق هذه الهوة برساميل كبيرة موحدة عبر فرض إطارين إعلاميين يبدوان متناقضين تماماً من حيث الظاهر، وهما محطات الدعوة من جهة، ومحطات «الفن الرخيص» من جهة ثانية، بإيحاء استبدادي خفي أنه ليس أمام الناس إلا الاختيار بين «الفضيلة» و«الرزيلة»، مكرساً ثنائية وهمية من نوع خاص، ومغيباً الخيارات الأخرى الأكثر واقعية وصدقاً وإنسانية، متناسياً أن عوامل الفصل القسري قد تراجعت موضوعياً بحكم التطور، وأن العالم الروحي للإنسان أوسع من أن تضبطه وتحده الرساميل، وأرقى من أن تحكمه الغرائز، وأزهى من أن يستبد به السواد..

mjjhad@kassiou.org

صالح علماني..

ثروة وطنية يجب تأميمها

عرضت «الجزيرة الوثائقية» فيلماً عن المترجم الفلسطيني صالح علماني، من إعداد وسيناريو علي الكردي وإخراج الفوز طنحور. تناول الفيلم شخصية صالح علماني عبر ثلاثة محاور هي: البحث عن الطفولة، البحث عن الذات، الحياة. الترجمة.

في القسم الأول ذهبت الكاميرا مع الترجمان الشهير إلى بيت الأهل الضائع في مخيم حمص، والذي لم يعد يعرف له مكان، وتحدث صالح عن ذكريات الطفولة القاسية في ذلك المكان. أما في القسم الثاني فتركز الحديث على سفره إلى إسبانيا حيث ذهب لدراسة الطب وتركه بعد سنتين، ثم توجه لدراسة الصحافة التي عافها بعد سنة واحدة، ليعود دون شهادة لكن مسكوناً بلغة سرفانتس التي سيكون ممثلها الأول في الثقافة العربية، عبر الترجمات الكثيرة التي سيعمل عليها منذ ذلك الوقت، وحتى يومنا الحاضر، والتي بلغت حتى هذا التاريخ واحداً وتسعين كتاباً.

في الفيلم يروي الشاعر أحمد دحبور حكاية عن صدور مختارات إسبانية للشاعر رفائيل البرتي، وطلب محمود درويش ترجمة البعض منها لمجلة «شؤون فلسطينية» حيث قام دحبور بتكليف صالح الذي أنجز الترجمة وأرسلها، فما كان من درويش إلا أن اتصل بدحبور ليسأله عن هذا المترجم المبدع، ويصفه بإعجاب كبير: «هذا الرجل

شو يعني

أن كل السيدات

الخاضعات

لعمليات

تجميل في

بلدنا لهن شكل

الأنف نفسه،

والشفاه نفسها،

والخدود

نفسها؟

هل هو فريق

عمل واحد من

أطباء التجميل

ذلك الذي

يقوم بتشويه

المرأة السورية!